# آليات قياس ومكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد

## حالة الجزائر

**د. عبد القادر بلخضر**
**أستاذ محاضر "ب"**
**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
**جامعة الأغواط**

**ملخص:**

إن حجم ظاهرة الفساد في العالم آخذة في التفاقم، إلى درجة أن آثاره صارت تهدد مجتمعات كثيرة بالانهيار، لكن الدلائل القاطعة أثبتت أنه كلما حققت المجتمعات قدراً أعلى من الديمقراطية والشفافية، يزداد دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، في مكافحة الفساد ومحاصرته، أي كلما زادت جودة الحكم تقلص مستوى الفساد. وظاهرة الفساد في الجزائر حقيقة موجودة منذ الاستقلال لا سبيل لإنكارها، بل إن حجمه ازداد ودائرته اتسعت، وجرائمه انتشرت لدرجة أنها صارت أخطر على الدولة من جرائم الإرهاب، خاصة مع بداية انطلاق المشاريع التنموية مع مطلع القرن الحالي، تاركة الجزائر في مؤخرة الترتيب العالمي لأقل الدول فساداً.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الحكم الراشد، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية (هيريتاج؛ فريزر)، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الإسراف في الإنفاق، مؤشر استقلالية القضاء.

***Abstract:***

*The size of the phenomenon of corruption in the world is getting worse to the point that its effects become threatening many societies to collapse. But the evidence unequivocal proved that whenever communities and societies achieved a higher level of democracy and transparency, the role of civil society organizations and international organizations increases to fight against corruption; i.e. the higher the governance's quality, the diminished level of corruption. The phenomenon of corruption in Algeria is a fact which exists since independence and there is no way to deny it. But its size has increased, his circle has widened and his crimes have propagated to the extent that it becomes more dangerous on the state than terrorism's crimes on the state. This raise was more apparent on the 21st century onset especially with the beginning of development projects. According to several international organizations interested in corruption, Algeria is in the front of the ranking of countries the most corrupted.*

***Keywords**: Corruption, Good Governance, Corruption Perception Index (CPI), Economic freedom Index (Heritage Index, Fraser Index), Human Development Index (HDI), wasteful spending Index, judiciary independence index.*

**مقدمة:**

الفساد ظاهرة منتشرة في جميع بلدان العالم، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها، ديمقراطية كانت أو ديكتاتوريات عسكرية، وفي مختلف النظم الاقتصادية ذات الاقتصاديات المفتوحة، وفي الاقتصاديات المغلقة. وقد انتشر الفساد وتفاقم مع اتساع وتصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي، والنشاط المتزايد للأعمال، الذي ترافقه حركة للأموال وحركة غسيل الأموال المتصلة بالجريمة المنظمة والعابرة للقارات[1]. وزاد تحرك الأفراد بصورة سريعة، مما أعاد تشكيل المجتمعات في كل أنحاء العالم، وتنامت فرص جمع الثروة بطرق غير مشروعة.

إن ما يشغل المجتمعات العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص، ليس الفساد الحاصل في المعاملات اليومية فحسب، بل حجم الفساد واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما صار يهدد مسيرة التنمية ومستقبل الأمة العربية ككل.

ويشكل الفساد في الجزائر أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية، ولم ينفك الخطاب الرسمي منذ العام 1965 الى يومنا هذا، بإلقاء الوعود بمحاربة الفساد وملاحقة المتورطين فيه، لكن دون جدوى، فاقتصرت حملات المكافحة على الاستغناء عن بعض الرموز في الحكم، كوسيلة لامتصاص الغضب الشعبي، مما شكل اعترافا حكوميا ضمنيا بانتشار الفساد وتغلغله في رموز الحكم نفسه، على الرغم من الترسانة القانونية المرصودة لمكافحة الظاهرة، وكذا مصادقة الجزائر على مختلف المعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة أوجه الفساد محليا ودولياً. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الآليات الممكن استخدامها في قياس ومكافحة الفساد، في ظل سيادة الحكم الراشد واستفحال ظاهرة الفساد في الجزائر؟

**الأسئلة الفرعية:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما آثار الفساد على الأداء الاقتصادي والنظام السياسي للدول؟.
- ✓ ما هي الآليات التي يمكن استخدامها في قياس الفساد؟.
- ✓ ما هي الآليات التي يمكن اعتمادها لمكافحة الفساد من أجل سيادة الحكم الراشد؟.
- ✓ كيف هو واقع الفساد في الجزائر وما هي مؤشرات قياسه؟.

**فرضيات الدراسة:**

- ✓ مهما كان شكل الفساد ، فإن له آثاراً اقتصادية وسياسية.
- ✓ من الممكن قياس الفساد باستخدام جملة من الآليات والمؤشرات.
- ✓ آليات تكريس الحكم الراشد ، تعد من أهم الوسائل الممكن اعتمادها لمكافحة الفساد.
- ✓ ظاهرة الفساد في الجزائر ازدادت حدتها مع انطلاق المشاريع التنموية الكبرى ، لتضع الجزائر في مؤخرة الترتيب العالمي لأكثر الدول فساداً.

## أولا- مفهوم الفساد:

### 1- تعريف الفساد:

قدم البنك الدولي تعريفا ، أبرز من خلاله الأنشطة التي تندرج تحت طائلة الفساد ، جاء على النحو التالي: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للإستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين ، وتحقيق أرباح بطرق غير مشروعة ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[2]. إن هذا التعريف قد ركز على آليتين رئيسيتين للفساد وهما:

- ✓ آلية دفع الرشوة أو العمولة الى الموظفين والمسؤولين في الدولة ، وفي القطاعين العام والخاص ، من أجل تسهيل عقد الصفقات لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
- ✓ وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأسهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي القطاعين العام والخاص.

هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد الصغير ، الذي يختلف عن ما يعرف بالفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات ، وتجارة السلاح ، والتوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية ، كما يحدث هذا الفساد الكبير على المستويين السياسي والبيروقراطي ، وقد أشار قديما العلامة ابن خلدون في مقدمته الى "الجاه المفيد للمال" وكأنه يقرأ واقع مجتمعنا اليوم ، فيرى أن المال تابع للجاه والسلطة وليس العكس ، وقد أشار الى الحالات الكثيرة التي تختلط فيها التجارة بالإمارة ، فيكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الاداري ، وتسمح لهم المراتب العليا في جهاز الدولة بتكوين الثروات السريعة ، التي تعد بمثابة ريع المنصب. كما يرى عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu الذي أشار الى "رأس المال الرمزي" ليقابل به "رأس المال المادي" الملموس والمتعارف عليه ، فهؤولاء الذين يتحكمون في مقاليد ومكونات رأس المال الرمزي في الدولة ، لهم دور في

إعادة إنتاج الفساد وسد الطريق أمام عمليات تراكم رأس المال الانتاجي، في العديد من بلدان العالم الثالث.

كما يصعب في مجتمعنا اليوم تطبيق آليات السوق، بسبب صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين التجارة والإمارة، فالعديد من رجال الأعمال النافذين والنشطين اقتصاديا، في استعداد دائم للانتقال من مواقع التجارة الى مواقع الإمارة، تحت أي شعارات براقة[3].

## 2- مفهوم الفساد في الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية جاءت لإقامة العدل والمساواة في الأرض، وتنهى عن كل عمل فاسد يضر بالفرد أو بالمجتمع، فقد حرمت الفساد تحريما قاطعا بالكتاب والسنة والإجماع[4]، لذلك عُرِفَ الفساد بأنه جميع المحرمات والنواهي والمكروهات شرعاً؛ أي التي أمر الإسلام باجتنابها[5]، فقد ورد لفظ الفساد ومشتقاته في خمسين موضعا من القرآن الكريم. ومن المفاهيم الشرعية للفساد؛ العصيان لطاعة الله طبقا لتفسير الآية، لقول الله تبارك وتعالى ﴿ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، (سورة الروم الآية:**40**)، وهو أن سبب ظهور الفساد في أي بلد يكون نتيجة أفعال الإنسان الباطلة وغير الشرعية. وقد جاء في لسان العرب الفساد بأنه نقيض الصلاح، وفي الصحاح فإن الفَسَدَة ضد المصلحة، لقول الله تعالى:﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ¤ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾، (سورة الشعراء الآيتين:**151**؛**152**)، وقوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ¤ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَا يَشْعُرُونَ﴾ (سورة البقرة الآية:**11**)، وقوله تعالى:﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾، (سورة البقرة الآية:**205**)، فورد لفظ الفساد في هذه الآية الكريمة من سورة البقرة مقرونا بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف في الأرض عامة، ومن جملة المفاسد إتلاف الزرع والثمار وإهلاك النسل وقطع الأرحام. وقال تعالى أيضا:﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، (سورة الأعراف الآية:**56**)، فقد نهى المولى عز وجل عن الفساد في الأرض بعد إصلاحها، وتوعد المفسدين بالخيبة والعذاب الشديد والخسران الأكيد، فهو لا يخفى عليه عمل المفسدين، وهو يعلم المفسد من المصلح لقوله تعالى:﴿..وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، (سورة البقرة الآية:**220**)، وفي آية أخرى يتوعد الله تعالى المفسدين، بأشد أنواع العذاب لقوله تعالى:﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، (سورة المائدة الآية **33**). ومن إسهامات العلماء المسلمين المعاصرين نجد "محمد الغزالي" رحمة الله عليه، قد تطرق لهذا الموضوع من خلال كتاباته؛ حيث يرى بأن سبب بلاء الأمة الإسلامية يرجع بالأساس إلى انتشار الفساد في جميع أقطارها، ولا شك أن ذلك يعود إلى الهزيمة الفكرية في استعمال مفهوم الشورى ،والتي غابت في تسيير الشؤون الحكم، مما أدى إلى تعسف الحكام وحمل الناس على الطاعة والولاء الأعمى للحاكم[6].

**ثانيا – آثار الفساد:**

إن أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد ، هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل ، وقيم المجتمع ، مما يؤدي الى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر حدوث الفساد ، وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره واتساع مفعوله في الحياة اليومية ، فالرشوة والسمسرة أخذتا وبشكل تدريجي مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية[7] ، ويعني ذلك أن أخطر تداعيات الفساد قد تكون في نواحي أخرى خارج نطاق العمليات الاقتصادية ، كأثار الفساد في أخلاقيات وقيم المجتمع وفي نظامه السياسي ، إلا أن الآثار الاقتصادية تظل ذات أهمية بالغة ، خاصة تلك التي تؤدي الى تشويه السياسات الاقتصادية ، وتخفض من معدلات النمو ، وحرمان المواطنين من الحياة الكريمة ، وانتشار الفقر والتمادي في سوء توزيع الدخل.

**1- آثار الفساد على النمو الاقتصادي والتنمية:**

**1-1- الفساد وعلم الاقتصاد:**

منذ مطلع التسعينيات بدأ الاقتصاديون يهتمون بموضوع الفساد بشكل خاص ، وبظاهرة الحوكمة ودور المؤسسات بشكل عام ، على اعتبار أنها عوامل رئيسية تؤثر في كفاءة تشغيل الاقتصاد الكلي ، وقد أظهرت الدراسات والتحليلات المعنية بعملية النمو الاقتصادي ، خاصة دراسة كل من روبرت سولد (Robert Solow) ، في عام 1956[8] ، ودراسات حساب النمو (Growth Accounting) التي بادر بها دينيسون (E.F.Denison) عام 1967[9] ، عجز علماء الاقتصاد عن إعطاء تفسير مقنع لعملية النمو من خلال تحليل دور عوامل الإنتاج ، فقد تعذر تفسير جزء معتبر من النمو الاقتصادي الخاضع للتحليل ، استنادا الى النماذج الاقتصادية القياسية المستخدمة في ذلك الوقت ، وقد أرجع الاقتصاديون ذلك الى التطور التكنولوجي أو التحسن النوعي في عوامل الإنتاج ، لكن من بين أهم الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين ، أن هذا الجزء المهم من النمو الاقتصادي يرجع أساسا الى دور المؤسسات ، أي تلك المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد والإشراف على صياغة السياسات المالية والاقتصادية وتنفيذها.

من هنا بدأ الاقتصاديون يدركون أهمية هذه المؤسسات في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة ، لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار بما يدعم كفاءة تشغيل السوق ، وفق معايير الحكم الراشد ، ويدركون أيضا أثر الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية ، ومؤسسات التنظيم والرقابة ، الذي يؤدي بدوره الى تدني معدلات الأداء الاقتصادي[10].

### 1-2- العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي:

تشير البيانات الاحصائية المتوفرة والدراسات الميدانية لعدد من البلدان، على أن هناك فساداً فعلياً واسع الانتشار، وتؤكد مؤشرات الفساد المتوفرة على وجود علاقة سالبة بين الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي، وقد بينت إحدى الدراسات التحليلية لهذه العلاقة، أن حدوث تحسن مقداره نقطتان في مؤشر منظمة الشفافية الدولية الخاص بالفساد، يرتبط إحصائيا بزيادة مقدارها 0.5 % في المعدل السنوي لنمو اجمالي الدخل المحلي الفعلي، كما له علاقة بمستويات الدخل، فينخفض معدل انتشار الفساد في الدول المتطورة اقتصاديا مقارنة بالدول النامية. وبالإضافة الى الآثار السلبية للفساد في معدلات النمو الاقتصادي، يمكن أن نشير في ذلك الى آثار اقتصادية أخرى، أثبتتها دراسات مختلفة توصلت الى مجموعة هامة من الآثار، نذكر منها على سبيل المثال:

#### 1-2-1- تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف جودة البنية التحتية العامة:

وذلك بسبب تفشي ظاهرة الرشوة التي تحد من الموارد المخصصة للإستثمار وتسيء توجيهها، وتزيد من تكلفتها، بالإضافة الى دخول الوسطاء في احتكار المشاريع الكبرى، ويتفشى الغش بشتى أنواعه، ومن ثم تدني نوعية الهياكل العامة.

#### 1-2-2- التأثير في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي:

في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية والسائرة في طريق النمو الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية الى بلدانها، من أجل نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات، وترقية صادراتها، والرفع من تنافسية اقتصادياتها، فإن الدراسات قد أثبتت أن الفساد يقلل من هذه التدفقات الاستثمارية أو قد يُضَيِّعُها[11]، ويرفع من مستوى المخاطرة للاستثمارات الأجنبية، التي قد تعزُفُ عنها لأنها بمثابة ضريبة على أعمالهم.

#### 1-2-3- تردي حالة توزيع الثروة والدخل:

من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، فإن الدراسات أكدت أن هناك أثر سلبي يحدثه الفساد، نتيجة الاستحواذ الكلي على المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، فيزداد لديهم تراكم الاصول بصفة دائمة، وبالتالي تزداد الفجوة اتساعا بين هذه النخبة وبقية المجتمع.

#### 1-2-4- تراجع مؤشرات التنمية البشرية:

إن استفحال الفساد، يقلل من نصيب الموارد الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية، ويضعف من كفاءة الموارد المخصصة لها، كالانخفاض في دليل التنمية البشرية وتدهور مؤشرات الصحة والتعليم، وانخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتهور الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المساواة

وزيادة نسبة الفوارق بين الجنسين، وانعدام الثقة في الحكومة، وارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب.

### 1-2-5- يؤدي الفساد الى مزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل:

تؤدي إشاعة الفساد الى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة، لعدم حصولهم على الدعم المعروف المصدر، وبالتالي يعزف أصحاب الكفاءات العالية من الشرفاء عن وظائف الدولة، وعن الترشح للمجالس النيابية والمحلية، ويتهافت عليها الطامحون من ذوي الضمائر المتعفنة الذين لا تهمهم إلا مصالحهم الشخصية، مما يؤدي ذلك كله الى انخفاض مستوى الأداء الحكومي وتراجع الانتاجية.

## 2- آثار الفساد السياسية:

من المؤكد أنه لا يوجد مجتمع يخلو تماماً من الفساد، كما أن مستويات الفساد تتفاوت من مجتمع الى آخر، وداخل المجتمع الواحد من فترة الى أخرى، كما توجد أربع متغيرات لها علاقة بالفساد، وهي: طبيعة النظام السياسي؛ ومستوى النمو الاقتصادي؛ ونوع الثقافة السائدة؛ ومدى الانكشاف للمؤثرات الخارجية. الى جانب ذلك يمكن إضافة نوعية السياسات الاقتصادية المتبعة. كما يرى البعض أن الفساد يرتبط طرداً بمدى تدخل الدولة في الاقتصاد، وبالرغم من ذلك فإن سياسات الاصلاح الاقتصادي في ظل غياب أوضاع ديمقراطية، كما هو الحال في الجزائر، تفسح المجال لانتشار الفساد بنوعيه الكبير والصغير[12].

### 2-1- أثر الفساد على شرعية نظام الحكم:

شرعية نظام الحكم يقصد بها القبول الطوعي والاختياري من جانب المواطنين لمؤسسات الحكم، من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وقبول بما يوصف بالشخصية الكاريزمية للقيادة السياسية التي قد تبدو كما لو كانت بقدرات تفوق ما يملكه البشر عادة، كما يضيف البعض ما يسمونه بالشرعية الثورية، كما هو الشأن في الوصول الى المناصب العليا في البلاد العربية، فلا يؤدي وجود الفساد الذي تتسبب فيه هذه الفئة الى هز أسس هذه الشرعية[13]، فيبرئ المواطنون ساحة حكامهم منه، أو على أنهم غير متورطين فيه، أو قد لا يعلمون بما فيه الكفاية، فالنظم التي يشيع فيها الفساد تُضَيِّقُ من حرية التعبير والإعلام، في ظل سيطرة الحكومة على أجهزة الإعلام، لكن قد لا يستطيع الحكام إخفاء حدود هذا الفساد لفترة طويلة[14]، فالسيطرة على الاعلام لا تجدي في ظل عصر الفضائيات المفتوحة والعولمة.

### 2-2- أثر الفساد على الاستقرار السياسي:

إن الفساد الكبير للنظام السياسي، مقترن الى حد كبير بالتضييق على الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، وتركيزاً للسلطة، وتجاهلاً لحكم القانون، وغياباً للشفافية والمساءلة، بالرغم من ذلك فإن افتقاد الشرعية لا يبرر محاولات تغيير النظام السياسي أو نظام الحكم بغير الأساليب القانونية، بالرغم من حالة الفساد التي يبلغها البلد المعني، فالعديد من الدول العربية تتسم بمعدلات فساد مرتفعة، أدى بعد استفحال الأمر الى انفجار الأوضاع والى خروج الشعوب العربية الى الشارع، فيما يعرف بثورات الربيع العربي، مطالبين باستعادة الشرعية الشعبية بالطرق السلمية.

### 2-3- أثر الفساد السياسي على عقلانية صناعة القرار:

إن من أخطر الآثار للفساد السياسي على قمة جهاز الدولة، هو الافتقاد للعقلانية في القرارات السياسية المهمة، التي تؤثر في مصير الوطن، وذلك نتيجة لتركز السلطة على قمة جهاز الدولة، في ظل غياب حكم القانون، فيتخذ رئيس الدولة قرارات سياسية غاية في الخطورة على مصلحة الوطن لوحده، دون استشارة ودون اللجوء الى أجهزة ومراكز البحث، التي يمكن أن تقدم له الاستشارة والمعلومات المفصلة عن الأوضاع التي تواجه الوطن، والأمثلة كثيرة بالنسبة للدول العربية، فالجزائر على سبيل المثال تعاني من ارتفاع مستويات الفساد منذ تسعينيات القرن الماضي[15]، لكن رغم ذلك فعقلانية قرارات رئيس الجمهورية، ساهمت في استرجاع الأمن وتحقيق المصالحة وإنعاش الاقتصاد الوطني، وتعزيز صورة الجزائر في الخارج.

### 2-4- أثر الفساد السياسي على النمو الاقتصادي:

إن اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة، يمكن أن تخفف من أثر الفساد السياسي على مستوى النمو، فالصين تُعد من الدول ذات مستويات الفساد المتوسطة سنة 2012، بدرجة ثقة 3,9 على مؤشر الشفافية الدولية[16]، ومرتبة في الترتيب 80، وهي من جهة أخرى صاحبة أعلى مستويات النمو الاقتصادي المطرد في العالم، فالفساد في الصين مرتبط بعقد الصفقات مع الشركات الدولية، فهي تتفوق على كافة دول العالم في جذب الاستثمار الأجنبي، وقد لا تظهر مثل هذه الممارسات الفاسدة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وإنما تظهر على المديين المتوسط والطويل. بينما في الدول العربية يصعب الوصول الى حكم قاطع لأن الدول الأقل فسادا تعتمد في نموها على دخل ريعي مستمد من تصدير النفط، وعدد سكانها صغير، بينما الدول المرتفعة الفساد فقد عانت من مشاكل أمنية، كان ذلك من بين الأسباب الرئيسية لانخفاض معدلات نموها الاقتصادي[17].

### 2-5- الانكشاف أمام القوى الخارجية:

إن مختلف هذه الآثار التي سبق ذكرها تجعل الدولة أكثر إنكشافا أمام القوى الخارجية، من حكومات وشركات أجنبية، ومنظمات دولية. ففقدان الشرعية وعدم الاستقرار السياسي والتخبط في قرارات غير عقلانية، يضعف موقف الدولة أمام القوى الخارجية، فيقلل من قدرتها على المساومة مع الشركات الدولية، ويفتح الباب أمام هذه الشركات لتمرير عقود غير متوازنة مع كبار المسؤولين في هذه الدولة، لسهولة إغوائهم بالرشاوي، وخير مثال على ذلك فضائح الفساد التي مست قطاعات اقتصادية عديدة، فمثل هذه الأوضاع تُحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية، وتفقد القدرة على إقامة علاقات تعاون بعيدة المدى لعدم استقرار نظام الحكم فيها، ولصعوبة ما يقدم عليه حكامها من قرارات، وبالتالي يكون البديل أمام القوى الأخرى إما الدخول في علاقات مع قوى المعارضة فيها، والتحالف معها ومساندتها لتصل الى الحكم[18].

## ثالثاً- آليات قياس الفساد:

هناك مجموعة من المقاييس المتاحة عن الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية، كمنظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، والبنك الدولي (World Bank)، والمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، وكذا مؤسسة جالوب (Galop)، لقياس الرأي العام، وأغلب المراكز والمؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالفساد والشفافية الى هذه النوعية التي تقيس إنطباعات عينة من الأفراد الذين يمثلون إما الجمهور العام، أو شرائح من المتعاملين من قطاع الدولة ككل، أو مع رجال الأعمال[19]؛ ومنها[20]:

### 1- مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية:

يمثل مؤشر الفساد المدرك؛ CPI(Corruption Perception Index)، الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أشهر هذه الأنواع من المقاييس، ويمثل CPI مقياسا مهجنا من عدد من المقاييس أو المصادر (ستة مصادر)، التي تقوم بها جهات مختلفة، تمت معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح من 1 الى 10 درجات[21]، تعكس درجة الخلو من الفساد للبلد محل التقييم، وكلما ارتفعت الدرجة كلما كان ذلك مؤشراً لارتفاع الفساد، ويتضمن المؤشر ترتيب الدول من الأقل فساداً الى الأكثر فساداً[22]، ويحاول القائمون على المؤشر زيادة عدد الدول الداخلة في التقييم سنة بعد أخرى. كما أنه من الصعب المقارنة بين الدول على أساس الرتب عبر سنوات المؤشر، إلا أن التقييم المنهجي لمؤشر CPI ينبه الى ضرورة توخي الحذر في الاعتماد على مصداقية المؤشر وذلك للأسباب التالية:

- ✓ لأنه يقيس انطباعات ومدركات عامة عن البلد ككل، دون مطابقتها للواقع الفعلي؛
- ✓ كونه يجمع أوضاع الفساد عبر القطاعات والمؤسسات، بحيث لا يمكن تحليل ومقارنة مصادره القطاعية؛

- ✓ لا يمكن الاستفادة منه في عملية التشخيص، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في صياغة سياسات وبرامج مكافحة الفساد؛
- ✓ هذا المؤشر يتحيز دوما لمظاهر الفساد الصغير، ويهمل الفساد المتعلق بالمراكز العليا، فعدد من البلدان العربية رُتبت ضمن مراكز متقدمة نسبياً في CPI، رغم الصلاحيات الواسعة التي تعطي للمراكز العليا في هذه الدول دون مساءلة، ودون فصل نسبي في السلطات، ولا وجود للحريات السياسية؛
- ✓ عمليات التقييم تختلف من شخص الى آخر ومن دولة الى أخرى، وبالتالي لا يوجد أي ضمان في استخدام نفس الأسس والمعايير في التقييمات المختلفة.
- ✓ يرى البعض أن التصنيفات التي تصدرها المنظمة لا تتمتع دوما بالمصداقية الكاملة، لأن هناك بعض الدول المعروفة بمعدلات الفساد العالية، تدفع المال من أجل الحصول على تصنيف جيد في القائمة السنوية لمؤشر مدركات الفساد[23].

## 2- مؤشر الحرية الاقتصادية: (Economic Freedom Index)

هو مؤشر اقتصادي يقيس مستوى الحرية الاقتصادية، والسياسية من خلال مجموعة من العوامل، تختلف من مؤشر الى آخر، ويوجد مؤشرين للحرية الاقتصادية وهما:

### 2-1- مؤشر "هيريتاج" للحرية الاقتصادية:

أصدر معهد هيريتاج (Heritage Foundation)، بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال (Wall Street Journal)، عام 1995، هذا المؤشر ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل فيها 50 متغير، يشمل[24]: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)؛ نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)؛ حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛ أداء القطاع المصرفي والتمويلي؛ ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛ الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)؛ وضوح واحترام حقوق الملكية الفكرية؛ مستوى الأجور والأسعار؛ نشاط السوق السوداء الموازية. مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزاناً نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

### 2-2- مؤشر "فريزر" للحرية الاقتصادية:

هو تقرير اقتصادي يصدر عن معهد "فريزر" الكندي (Fraser Institute)، لقياس الحرية الاقتصادية التي تُدعم بالسياسات والمؤسسات في دول العالم. وقد تأسس المعهد الكندي في العام 1974، وتنتشر فروعه في جميع أنحاء أمريكا الشمالية، ويقيم شراكات دولية في حوالي 90 بلدا وإقليما، ويتم تمويله من مساهمات الأفراد والمنظمات المعفاة من الضرائب، ولحماية استقلاليته فهو لا يقبل المنح المقدمة من الحكومة. ويقيس التقرير البيانات المتاحة عن الحرية الاقتصادية في 22 دولة

عضو في جامعة الدول العربية[25] ، ويقيم التقرير مدى الحرية الإقتصادية في 152 دولة بناءً على خمس متغيرات رئيسية وهي: حجم الإنفاق الحكومي؛ والنظام القضائي وحماية حقوق الملكية الفكرية؛ والسياسة النقدية؛ وحرية التبادل التجاري؛ وأخيراً الإجراءات الحكومية التجارية ، علماً أن التقرير يعتمد على أحدث البيانات المتوفرة.

### 3- مؤشر التنمية البشرية :

إذا كانت التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة الدخل الوطني والرفع من القدرة الشرائية للأفراد والقضاء على الفقر ، فإن التنمية البشرية تتيح خيارات متعددة في متناول هؤلاء الأفراد من خلال خلق البيئة المساعدة على تنمية قدراتهم بشكل كامل ، لتحسين مستوى المعرفة والصحة وتحقيق الرفاهية[26]. ويعرف مؤشر التنمية البشرية أو دليل التنمية البشرية بأنه مؤشر مركب ، يحسب من المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات هي على التوالي: مؤشر التعليم ومؤشر الأجل المتوقع عند الولادة ، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي. فعند مقارنة مؤشر إدراك الفساد لدولة ما مع مؤشر التنمية البشرية لها ، يظهر وجود علاقة قوية بين الفساد والتنمية ، لئما يقيسها مؤشر التنمية ، فللدول الأقل فسادا تميل إلى الحصول على ترتيب عالي في مؤشر التنمية البشرية ، والعكس بالعكس. وفي دراسة إحصائية تحليلية لمؤشرات الفساد وأثرها في مؤشر التنمية البشرية ، لفريق من قسم الإحصاء كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق[27] ، خلُصت الدراسة ، الى أن تحسن مؤشر مدركات الفساد بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى تحسن في مؤشر التنمية البشرية Cpi بمقدار0.793.

### 4- مؤشر الإسراف في الإنفاق

مؤشر الإسراف وهدر اللإنفاق الحكومي)عدم رشادة الإنفاق) ، يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة ، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم ، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة واحدة)الأكثر إسرافا) ، و7نقاط)كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات ).

### 5- مؤشر استقلالية القضاء

مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر ضمن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة ، والذي يقيس مدى استقلال السلطة القضائية عن تأثيرات أعضاء الحكومة والمواطنين والشركات ، وتتراوح قيمة المؤشر بين نقطة)تأثر بشدة) ، و7 نقاط مستقلة تماما.

## رابعاً- آليات مكافحة الفساد والتمكين للحكم الراشد:

بدأ استخدام مصطلح الحكم الراشد بشكل واسع من قبل الدول النامية والمنظمات الدولية، بسبب فشل القطاع الحكومي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وصارت تمارس ضغوطاً على الدول المتقدمة منها والنامية، لإجبارها على إعادة تحديد دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، مما تطلب ذلك إيجاد بيئة أنسب للقطاع الخاص وتوجه الدولة نحو السوق. مما ازدادت الحاجة إلى المزيد من المساءلة والشفافية لتحسين الأداء الاقتصادي، كما ازدادت مطالبة أفراد المجتمع بالمشاركة في صنع القرار، وهكذا أصبح ينطوي الحكم الراشد على تكامل ادوار الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لرسم إستراتيجية للتنمية، تستجيب لطموحات وتطلعات المواطنين، وترتكز على مبادئ تشمل، الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية، والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون.

### 1- مفهوم الحكم الراشد:

إن مفهوم الحكم الراشد ليس جديدا[28]، بل هو قديم قدم البشرية، فقد إزداد الاهتمام به مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، على اثر طرح البنك الدولي لهذا المفهوم، وقد أبدت حينها العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات المجتمع المدني اهتماما واسعا بهذا الطرح الجديد.

ويعرف على أنه الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم، برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[29]. ويعتمد الحكم الراشد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ويتضمن حكما ديمقراطيا فعالاً، ويستند الى المشاركة والمحاسبة[30]. أما البنك الدولي فقد قدم تعريفا مطوراً للحكم الراشد سنة 2007، مقارنة بتعريفاته السابقة، لعامي؛ 1989 و1992، ليصبح "الطريقة التي يكتسب بها المسئولين والمؤسسات السلطة ويمارسونها لصياغة السياسات العامة وتوفير السلع والخدمات المجتمعية"[31].

### 2- معايير الحكم الراشد:

إن معايير الحكم الراشد التي يستخدمها كل من البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تستند الى ما يحفز النمو الاقتصادي والانفتاح وحرية التجارة والخصخصة، بينما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهي أكثر شمولية، وتضمنت تسع معايير، وهي[32]:

**1 2 +**المشاركة: وتعني حق المرأة والرجل على حد سواء في التصويت، وحرية الاختيار والتعبير، من خلال اختيار المجالس المنتخبة؛

**2 2** -حكم القانون: سيادة القانون على الجميع دون استثناء ، وهو الذ ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة والمواطنين من جهة أخرى ، ويحترم الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء ، بما يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين؛

**2 3** -الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها ، وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع عليها ، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة الاقتصادية ، المالية منها والنقدية؛

**2 4** -حسن الاستجابة: وتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة وتلبية متطلبات المجتمع دون استثناء؛

**2 5** -التوافق: هو القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة للوصول الى إجماع ، لمصلحة الجميع؛

**2 6** -المساواة: الحق للجميع في الوصول الى الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي ، وتحسين أوضاعهم؛

**2 7** -الفعالية: توفُر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين ، بوجود إدارة عقلانية ورشيدة للموارد؛

**2 8** -وجود نظام متكامل من المحاسبة والمسائلة: السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ، والمؤسسات والقطاع الخاص ، والمجتمع المدني ، وحماية المصلحة العامة من التعسف؛

**2 9** -الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية الهادفة التي انطلاقا من التشخيص الاستراتيجي لنظام الحكم ومستوى الفساد السائد ، تتبنى اختيارا استراتيجيا يُفعل معايير قياس رشادة الحكم ، وفق استراتيجية محكمة لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الراشد ، والهدف من ذك كله تحسين شؤون الناس ، وتنمية قدرات المجتمع الثقافية والاجتماعية.

## 3- آليات الحكم الراشد للحد من الفساد

إن إرساء مبادئ الحكم الراشد خاصة الشفافية والمساءلة وحكم القانون ، تعد من أهم الاستراتيجيات المعتمدة لمكافحة الفساد ، على اعتبار أن الفساد ظاهرة ناتجة عن فشل في إدارة الحكم وسوء استخدام السلطة ، ويزداد الفساد اانتشاراً عندما تَغُبتُ الأنظمة الرسمية وغير الرسمية عدم فاعليتها ، ويَصعُبُ تنفيذ القوانين والسياسات المتفق عليها ، التي تكفلُ النزاهة[33]. فالالتزام بمبادئ الحكم الراشد ، هو بمثابة آلية للوقاية من الفساد ومكافحته. ومن أهم آليات مكافحة الفساد نذكر ما يلي:

**3-1**- النهج الديمقراطي كآلية لمكافحة الفساد: إن الفساد مهما كان شكله يظل مهدداً ومحاصراً في ظل نظام ديمقراطي أكثر من أي نظام سياسي آخر تعرفه الدولة المعاصرة ، فهو يوفر قدراً كبيراً من الرقابة والمحاسبة والشفافية وحرية النشر والإعلام وتعبئة الرأي العام ، بذلك يعد حصاراً مطبقاً على الفساد والمفسدين ، لكنه في الكثير من الأحيان نجد أن الفساد يتأقلم مع كل الظروف ، خاصة عندما تتولى مكاتب المحاماة الشهيرة في العالم ، الدفاع عن كبار المفسدين واللصوص وسارقي المال العام ،

حيث تتفنن في البحث والتنقيب عن الثغرات القانونية، وفي تكييف النصوص لصالح المفسدين الذين لا يضرهم دفع جزء من الأموال المنهوبة لحمايتهم والدفاع عنهم.

إن الديمقراطية آلية حكم لا تعتمد مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب، بل على نوعية المدخلات أيضاً، من قرارات جيدة وخطط مدروسة وبرامج عملية، وهذا لأن الفساد ليس مشكلة سياسية أو اقتصادية فحسب بل هو مشكلة أخلاقية بالأساس، ولذا فالديمقراطية الغربية العريقة عجزت عن اجتثاثه[34]، ففضائح الفساد السياسي والتجاري زعزعت إيطاليا وإسبانيا بشدة، وظهرت في فرنسا وألمانيا، كالتلاعب والتحايل الذي حصل في ميزانية الاتحاد الأوروبي[35]. فالديمقراطية توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على إطباق الخناق على الفساد وحصره في أضيق نطاق[36].

**3-2-** دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: مكافحة الفساد ليست مهمة الدولة لوحدها، وإنما هي عملية متكاملة بين الدولة والمجتمع، فقد تكون الدولة في حد ذاتها خاضعة لمافيا الفساد، فيتوجب على المجتمع المدني أن يلعب دوره بالضغط على الحكم وتغيير السياسة، كما أن الوعي والحس المدني لدى المواطنين في الدول العربية الريعية محدود ومستغل لصالح حكومات هذه الدول، فتدفع الإعانات والمساعدات وتقدم برامج اقتصادية مختلفة، دون استراتيجيات هادفة، من أجل بقائها في الحكم بشرائها للسلم المدني، وتتميز هذه الدول الريعية بسبع صفات أساسية وهي: الإستقلالية عن المواطنين؛ التدخل الخارجي؛ ومخالفات وتحالفات مضادة لحماية النظام، وغياب الحوافز لسياسة المواطنة[37]، وضعف المناعة اتجاه الابتزاز، وعدم الشفافية في الإنفاق العام، وضعف فعالية الإدارة العامة.

**3-3-** دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشافية في مكافحة الفساد: إن حجم ظاهرة الفساد آخذة في التفاقم الى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالانهيار، وقد أثبتت الدلائل القاطعة أنه كلما حققت المجتمعات قدراً أعلى من الديمقراطية والشفافية زادت قدرتها على مكافحة الفساد ومحاصرته، بمعنى أنه كلما زادت جودة الحكم تقلص مستوى الفساد. وصارت ظاهرة الفساد اليوم تتصدر جدول أعمال العديد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بعدما كانت ولفترة طويلة تعتبر شأنا داخلياً. وقد اعتمدت هذه المؤسسات على بعض المؤشرات لإبراز مفهوم الحكم الراشد، مستندة عليه في قياس أبعاده قياساً كمياً، كصندوق النقد الدولي. كما يمكن تقسيم المؤسسات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والترويج للحكم الراشد الى ثلاثة أنواع، وهي:

**3 3 1 -** المنظمات الدولية الحكومية العامة الاختصاص: مثل الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، وتلعب هذه المنظمات دورا متفاوت الأهمية في مكافحة الفساد والترويج للحكم الراشد، ومن أهم الوسائل المستخدمة؛ المساعدة في إبرام المعاهدات الدولية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ الالتزامات.

**3 3 2 -** المنظمات الدولية المتخصصة: وهي تلك المعنية بقضايا التنمية والتجارة الدولية إقليميا وعالمياً، مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[38]، ومنظمة التجارة الدولية، والمؤسسات المشابهة لها على الصعيد الإقليمي، وهي المنظمة الأشد علاقة بمكافحة الفساد، وتستخدم مجموعة من

الوسائل والآليات من أهمها ، القيام بالدراسات لتشخيص الظاهرة ومعالجتها ، وتقديم المساعدة الفنية مباشرة للدول المعنية بمكافحة الفساد.

**3 3 3 -** منظمات الشفافية الدولية: هي منظمات غير حكومية تقوم بأعمال ذات أهمية في هذا المجال ، حيث تستخدم وسائل وآليات غير تقليدية ، من أهمها جمع المعلومات وإجراء البحوث والدراسات ، لا سيما تلك التي تساهم في بناء مقاييس الفساد والشفافية والحكم الراشد[39] ، وتعبئة قوى المجتمع المدني العالمي لدعم الجهد المبذول في ذلك ، وقد طورت منظمة الشفافية الدولية وسائل وآليات عمل عديدة للتعريف بظاهرة الفساد ، وكشف أبعادها ، واقتراح وسائل وطرق فعالة لمكافحتها.

## خامساً- تطور ظاهرة الفساد في الجزائر:

إن حجم الفساد في الجزائر لا يمكن تقديره بدقة بسبب سرية معلوماته ، حيث كان الخوض في مسألة الفساد قبل العام 1990 من المحرمات ، ففي شهر مارس من عام 1990 صرح رئيس الحكومة السابق عبد الحميد الابراهيمي بأن حجم الفساد قد بلغ خلال الفترة 1967-1990 ، حجما قُدِر بـ26 مليار دولار[40] ، إلا أن الحديث عن الفساد كان قبل ذلك التاريخ ، ففي آخر خطاب للرئيس الراحل هواري بومدين ، بداية صيف 1977 أمام مؤتمر جبهة التحرير ، حذر من أن "حبة البطاطا الفاسدة سفُسِدِ الكيسَ كلهُ" ، إذا لم تُعزل عنه وترمى بعيداً قبل استفحال الفساد بالعدوى[41] . وفي سنة 1999 وحسب جريدة الوطن الجزائرية ، فقد قدرت الأموال المشبوهة التي يمتلكها الجزائريون في البنوك الأجنبية حوالي 30 الى 35 مليار دولار أمريكي ، وفي سبتمبر 1999 وفي خضم حملة الاستفتاء على قانون الوئام المدني طرح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، قضية الفساد الشائكة ، وأصر على ضرورة أخلاقية الإدارة والاقتصاد الجزائري. وفي أكتوبر 1999 ولدى افتتاحه لمعرض الجزائر الدولي صرح الرئيس "إن الفساد قد أضر بالبلاد أكثرَ مما أضرَ بها الإرهاب"[42] ، مع ذلك لم يكن من السهل مكافحة الفساد بقدر القضاء على الإرهاب.

### 1- سياسة التصنيع في الجزائر والفساد الكبير:

إن متطلبات التصنيع الهائلة والسريعة من خلال سياسة الاستثمارات الكبيرة ، اعتمد كليا الى اللجوء للخارج وبالأخص فرنسا ، من أجل استيراد التكنولوجيا وتمويل الصناعت الكبيرة ، مما ترتب عنها نفقات إضافية وإسراف كبير على مستوى الإستثمار ، وقد ازداد الفساد واستفحل في الميادين التكنولوجية والتجارية وفي مجال التعاون التقني. خاصة مع الشركات الفرنسية التي ارتكبت العديد من الأخطاء التقنية في المشاريع الكبرى[43] ، ولم تتخذ أي إجراءات قانونية في حق أي طرف. ومن بين أهم هذه المشاريع نذكر ما يلي:

**1 1** -مجمع سكيكدة للغاز المميع: أسند للشركة الفرنسية تكنيب (Technip) عام 1968 ، والأمريكية بريتشار دوس ، وبولمان كليوف ، ونجم عن هذا المشروع مشاكل تقنية كبيرة ونفقات استثمارية باهضة.

**1 2** -مجمع أرزيو للغاز المميع: بدأ الإنجاز عام 1973 ، مع الشركة الأمريكية كيميكو ، وأسفر عن نفقات زائدة وتأخير ، وكشفت الصحافة الأمريكية عن فساد في الصفقة ، بعدما طالبت شركة سوناطراك بتعويض قدره 647 مليون دولار أمام محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية ، وضرب تعتيم في الجزائر على القضية.

**1 3** -مجمع أرزيو للأسمدة المشبعة بالآزوت: لم تتجاوز قدرته الانتاجية 15% ، ثم أوقف تشغيله عام 1986 ، حسب خبراء سوناطراك لظهور عيوب في البناء ، ولم تكن؛ تكنيب وكروزو لواز[44] ، الفرنسيتين مؤهلتين.

**1 4** -مركب عنابة للأسمدة المشبعة بالفوسفات: تأخير كبير في الانجاز لأكثر من 7 سنوات وارتفاع كبير في النفقات ، ليتم استيراد اللأسمدة من الخارج عوض إنتاجها.

**1 5** -تأخر ومشاكل تقنية وتضخم التكاليف في المصانع التالية: مركب أرزيو للميثانول والرزين الاصطناعي؛ ومركب سكيكدة للمواد البلاستيكية؛ ومركب الاصنام للبلاستيك.

أما في مجال التعاون التقني؛ تم اللجوء الدائم الى التعاون التقني الأجنبي ، مما أدى الى تراكم النفقات غير المبررة ، بسبب ظهور مكاتب الدراسات الهندسية في الجزائر المرتبطة بالشركات العملاقة ، ومنتجي الأجهزة في بلادها الأصلية ، فالدراسات التي يقوم بها الأجانب ، هي التي كانت تنظم وترسم كل أنواع العلاقات مع الخارج ، في مجالي التكنولوجيا والتجارة[45]. إن التسيير البيروقراطي للمشاريع والفساد المستشري ، وضعف التحكم في إدارة الاستثمارات وقلة التنسيق ، قد أدت كلها الى تأخيرات معتبرة في تحقيق المشاريع الاستثمارية ، والى مراجعات مستمرة للأسعار (تصل أحيانا الى 150 إعادة تقويم في السنة) ، ومن ثم الى نفقات زائدة. وقد أدى سوء التنظيم ، والتكاليف الباهظة الناتجة عن التبذير والفساد ، الى سوء التسيير والإضرار بالاقتصاد الوطني.

## 2- توسع دائرة الفساد خلال الفترة: 1979-1990

بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي انطلقت منذ العام 1980 ، فالفساد قد عمى في عدة قطاعات اقتصادية ، خصوصا في مجالي الاستثمار والاستيراد.

**1 2** - الاستثمارات: مس الفساد العديد من القطاعات نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

**2-1-1**- الصناعة: موجهة نحو الخارج ، وقد تجاوزت 20 مليار دولار ، قدر الفساد فيها 8 مليار دولار.

**2-1-2**- النقل: عرف فضائح كثيرة ، منها إعادة تقويم مشروع طريق سكة الحديد لأكثر من 100 كلم بولاية جيجل ، لفائدة الشركة الفرنسية بـ 35 %؛ وإنشاء 49 مركزا لصيانة القطارات والسكك الحديدية ، و400 عربة من شركة فرنسية ، كلها بأسعار خيالية ، وشراء طائرات ضخمة من نوع إيرباص مع وجود فساد في الصفقة.

**2-1-3**- قطاع البناء: خلال 1980-1990 عرفت برامج واسعة في مجال البنى التحتية ، والمرافق العمومية واستفاد قطاع السكن بـ28 مليار دولار ، وازدادت فضائح الفساد ، الى جانب تلك التي رافقت بناء معهد باستور.

**2 2** - الواردات: شهدت عمليات الاستيراد عدة فضائح ، خاصة المنتجات الصيدلانية ، التي يتم غالبا تدمير الأطنان منها بعد استيرادها لانتهاء مدة صلاحياتها ، دون أي ملاحقات متابعات قضائية ، واحتكار الشركات الفرنسية لسوق الأدوية الجزائري بأسعار الاستيراد الخيالية ، مما سهل الصفقات المغشوشة وعمليات الفساد.

## 3- الفساد خلال مرحلة التسعينات (1991-2002):

إن هيمنة عدد من المسؤولين على مناصب عليا في أجهزة الدولة ، زاد من عملية الفساد ، وأدى الى تمركز الثروة في أيدي أقلية ، والى إفقار غالبية الشعب الجزائري ، وقد برز الفساد من خلال المجالات التالية:

**3 1** - نهب الثروات البترولية: سيطرة كاملة للشركات الأجنبية على انتاج المحروقات ، حيث تشكل المحروقات الثروة الأساسية للبلاد ، وتمثل صادراتها حوالي 97% من إجمالي الصادرات.

**3 2** - محاولة بيع ربع احتياطي حاسي مسعود البترولي: كان هدف ذلك هو طمأنة الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية ، بأن الباب مفتوح على مصراعيه لشركاتها لاستغلال الاحتياطي النفطي[46].

**3 3** - الامتيازات البترولية: خلال سنوات 1995 و1996 تم التوقيع على عقود شراكة مبنية على تقاسم الانتاج بين شركة سوناطراك و36 شركة بترولية دولية ، مما يعني استنزافا لثروات البلاد[47].

**3 4** - الانفاق العسكري: في الوقت الذي كان الفقر ينخر في المجتمع ، كان الانفاق العسكري يزداد على حساب الاستثمار ، فارتفع سنة بـ 144% سنة 1995 ، ثم 100% سنة 1998 ، ليصل الى 2 مليار دولار[48].

## 4- واقع الفساد في الجزائر للفترة 2003-2013:

الجزائر كباقي البلدان النامية يعرف فيها حجم الفساد وقضاياه الكبيرة نوعا من التعتيم والغموض ، حيث لا توجد هناك احصائيات رسمية عن حجمه[49] ، وخلال هذه الفترة هزت الجزائر عدة قضايا فساد من الحجم الثقيل لا يمكن تعدادها كلها نظرا لكثرتها ، أو ربما لأن الآلاف من قضايا الفساد الصغير او الكبير أصحابها لا يزالون بعيدين كل البعد عن المحاسبة والمسائلة ، ومن بين أخطر الفضائح التي هزت الاقتصاد الوطني ، نذكر ما يلي:

**4 1 -** قضية بنك الخليفة (فضيحة القرن): كانت البداية في سنة 2002 عندما بدأت أسوار إمبراطورية الفساد تنهار ، ومعها تنكشف فضيحة من العيار الثقيل ، عندما وقف بنك الجزائر على عجز مالي بـ3.2 مليار دينار ، أي حوالي 400 مليون دولار في الصندوق الرئيسي لبنك الخليفة[50]. ليتم في سنة 2003 إعلان إفلاس مجمع الخليفة ، الذي كان رأس ماله يساوي مليار دولار ، وضاعت معه

أحلام آلاف الزبائن وتبخرت أموالهم ومنهم من مات بالسكتة القلبية من طول انتظار تعويضه. وفي 2007 مثُل المتهمون الـ 75 المتورطون في فضيحة الخليفة بنك ، أمام مجلس قضاء البليدة ، في غياب المتهم الرئيس عبد المومن خليفة الذي تمكن من الفرار[51]. ولم يتم تسليمه الى السلطات الجزائرية إلا بعد استنفاذ كافة إجراءات الطعن أمام قضاء المملكة المتحدة والقضاء الأوروبي. رغم ذلك فإن تسليمه لن يوقف آلة الفساد في البلاد ، بقدر ما سيتم استغلال الملف من المعارضة لتزيين مواقفها أمام الرأي العام. فالفساد في الجزائر أصبح متجذراً ، وليس بمقدور السلطة بمفردها القضاء عليه. ويستبعد الكثير أن تكون محاكمة الخليفة قبل رئاسيات 17 أفريل 2014 ، لما ستفرزه محاكمته ربما من إدانة لبعض الوجوه البارزة.

**4 2 -** قضية البنك التجاري والصناعي سنة **2003**: تم على إثرها سحب الاعتماد واتخاذ قرار التصفية القضائية للبنك ، بعد أن بلغت خسارة البنك نتيجة النهب ، 13 مليار دينار وفق تقديرات قضائية ، ولاذا مديره العام بالفرار الى فرنسا ، ولم يتم تسلمه لحد الآن[52].

**4 3 -** قضية الصندوق الجزائري الكويتي للإستثمار: شهد هذا البنك عام 2005 عملية اختلاس 30 مليون دولار ، وفقا للخبرة القضائية وأدين المدير العام وزوجته اللذين لاذا بالفرار الى خارج الوطن[53].

**4 4 -** ملف الفساد في قطاع الصحة: وجهت منظمة الشفافية الدولية حسب تقريرها الصادر في سنة 2005 ، انتقادا شديدا لما سمته فساد قطاع الصحة ، واعتبرته في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر ، ومختلف الممارسات المالية الشاذة ، ومظاهر الاختلاس والسرقة في تسيير أموال الصحة ، وسوء تسيير سوق الدواء ، الذي يعد مسرحا للفساد ، دون أي رقابة أو محاسبة لمسؤولين تحوم حولهم الشبهات ، قد تعاقبوا على هذا القطاع[54].

**4 5 -** قضية مجمع طونيك: عجز هذا المجمع على تسديد ديونه اتجاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وخضع للمراقبة القضائية سنة 2005 ، وقدرت حجم القروض بـ1.4 مليار أورو ، وتم في 2007 تعيين مسيرا إداريا له من قبل المحكمة للاستمرار في النشاط ، وفي أفريل 2011 تم تأميمه من قبل الدولة.

**4 6 -** قضايا الفساد في قطاع الجمارك: وهو من القطاعات الأكثر عرضة للرشوة والفساد ، ففي سنة 2006 اتخُذت اجراءات صارمة أدت الى فصل 100 موظف جمركي ، ورُفعت دعاوى ضد 530 موظفا آخر ، لتورطهم في العديد من الجرائم ، وخلال 2011 تم تسجيل حوالي 100 قضية تزوير تم على إثرها إنهاء مهام 30 جمركيا[55] ، الى جانب ذلك فالقطاع مسته العديد من قضايا الفساد المتعلقة خاصة بتحويل العملة الصعبة الى الخارج.

**4 7 -** قضايا التهرب الضريبي: يعد من أكثر القضايا المجدولة في محاكم الجنايات في العديد من الولايات ، مما يدل على الحجم الهائل للتهرب الضريبي ، الذي يضر بموارد الدولة ، بالإضافة الى

تهريب الأموال الى الخارج ، فحسب هيئة السلامة المالية (غلوبال فاينانشال إنتيغريتي) الأمريكية فإن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا في تهريب الأموال بعد كل من نيجيريا ومصر ، حيث قدر حجم الأموال غير المشروعة المهربة وفق تقريرها الصادر عام 2011 ، للفترة 2000-2009 ما يعادل ، 516 مليون دولار[56].

**4 8 -** قضايا الفساد في مشروع الطريق السيار شرق غرب: وصفته السلطات العمومية بمشروع القرن ، وهو المشروع الذي أوكلته الحكومة الجزائرية عام 2006 للمجمع الصيني (CITIC-Crcc) ، على امتداد 1200 كلم ، بغلاف مالي قدره 7 ملايير دولار. فحسب الوزير الحالي للأشغال العمومية فاروق شيعالي ، الذي يهد من أشد المعارضين لطريقة إدارة سلفه وزير النقل الحالي بسبب ما يمكن وصفه بالتجاوزات في منح الصفقات والتكلفة المرتفعة. فقد استهلك المشروع ما لا يقل عن 16 مليار دولار ، بعد عدة تصريحات للسلطات بأن المشروع قد بلغ 7 مليار دولار؛ ثم 11 مليار ، ليرتفع الرقم مجدداً إلى 13 مليار دولار ، ثم ما لبث أن قفز إلى 16 مليار دولار ، وكأنه عملية تهوين لتكلفة المشروع ، في انتضار محاسبة الفاسدين لسوء تسييرهم[57].

**4 9 -** فضائح الفساد في مجمع سونلغاز: قدمت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته[58] ، خلال جانفي 2014 ، تقريرها السنوي ، الذي تضمن 30 ملفاً ، شمل العديد من القطاعات ، على غرار الشباب والرياضة ، والطاقة والمناجم ، وتطرق التقرير الى فضائح مجمع سونلغاز ، تتصدرها العقود التي وقعتها الشركة بقيمة اجمالية فاقت الـ1.5 مليار دولار مع الشركات الإيطالية ، لبناء محطات توليد الطاقة ، الى جانب تورطها في قضايا إبرام صفقات عمومية مخالفة للتشريع بغرض إعطاء امتيازات للغير ، والتوظيف عن طريق التراضي ، وتبديد المال العام ، والتي تورط فيها المدير العام لمجمع سونلغاز والأمين العام ، ومديري الموارد البشرية والشؤون المالية وعدد من إطارات المجمع.

**4 10 -** قضايا الفساد فيما يعرف بفضيحة سوناطراك: يعد ملف فضيحة تبديد 178 مليار دينار من سوناطراك أو ما يعرف بقضية "بي آر سي" ، الأمريكية واحدة من أثقل وأخطر قضايا الفساد التي غرقت فيها الجزائر لسنوات ، والتي تم فيها إبرام صفقات مشبوهة والحصول على عمولات بالملايير ، حيث خلُصت نتائج الخبرة إلى أن حجم الخسائر قدر بأكثر من 178 مليار دينار من خلال 72 صفقة مختلفة حازت عليها "بي آر سي" بين 2001 و2005 ، منها صفقات بقيمة 130 مليار دينار أبرمتها الشركة الأمريكية مع وزارة الدفاع الوطني ، تتعلق بمشاريع إنجاز مستشفيات عسكرية بالبليدة وقسنطينة ، وهي المشاريع التي تم تضخيم أغلب فواتيرها. ويفيد ملف الفضيحة أن قيمة الصفقات المبرمة مع وزارة الطاقة والمناجم بلغت 57 مليار دينار ، منها صفقة مشروع إنجاز مقر وزارة الطاقة والمناجم بواد حيدرة بالعاصمة ، الذي يعد أهم صفقة استفادت منها الشركة الأمريكية. كما ظفرت الشركة بالمشاريع المتعلقة بإنجاز مراكز الخدمات الاجتماعية لشركة سوناطراك ، كقرى سياحية كالتي يتم إنجازها بمدينة زرالدة بالعاصمة ، بالإضافة إلى فواتير الإقامة بفندق الشيراتون التي فاقت تكاليفها الخيال.

وقد شهدت الشركة أيضاً سلسلة من فضائح الفساد منذ جانفي 2010 ، بعد إقالة رئيسها ومديرها العام محمد مزيان الذي كان يتولى هذا المنصب منذ سبع سنوات ، وتمت إدانته بعد الاستئناف في ديسمبر 2011 بالسجن سنتين ، إحداهما نافذة بتهمة اختلاس وتبديد أموال عمومية ، ومنح امتيازات غير مبررة للغير ، وإبرام صفقات بطرق مخالفة للتشريعات المعمول بها ، حيث صرح أمام قاضي التحقيق بأن جميع الصفقات المبرمة التي تمت بالتراضي وبطرق مشبوهة ، وهي محل المتابعة ، كلها تمت بموافقة الوزير شخصيا[59] ، وكما أدين مسؤولون آخرون في الشركة الوطنية في هذه القضية ، التي أطلق عليها اسم "سوناطراك1".

وفي تفاصيل الفضيحة الثانية لرئة الاقتصاد الوطني ، انطلق التحقيق في 10 فيفري 2010 ، حيث فتحت النيابة العامة لمجلس قضاء الجزائر تحقيقاً ، حول فسادٍ ارتبط لعقودٍ بين مجموعة إيني الإيطالية وسوناطراك ، وحسب ما تناقلته الصحف الإيطالية ، فإن "سايبلم" ممثلة المجموعة النفطية الايطالية العملاقة "إيني"[60] ، يشتبه في أن هذه الأخيرة حصلت على سبعة عقود قيمتها الإجمالية 11 مليار دولار لفرع المجموعة في الجزائر "سايبلم" مع سوناطراك ، مقابل عمولة ورشاوي سرية بقيمة 197 مليون أورو ، ذكرت تقارير قضائية أن شبكة دولية للفساد متورطة فيها[61] ، وأدرجت في سجل نفقات وساطة من شركة "بارل بارتنرز ليميتد" ، وهي الشركة المدرجة لقريب وزير خارجية سابق. كما أن شركة "سايبام" مهددة بالإفلاس بعد تراجع أسهمها بنسبة 55.9% وفقدت 50٪ من قيمتها في السوق ، بسبب فضائح سوناطراك. وقد تصل خسائرها في الجزائر بما يفوق 350 مليون أورو ، بسبب التحقيقات التي باشرتها السلطات الجزائرية. وستواجه صعوبات للحصول على مستحقاتها في الجزائر ، والمقدرة بحوالي 500 مليون أورو[62] . وكانت الإنابات القضائية الموجودة في ملف قضية "سوناطراك1" ، قد تم ضمها إلى ملف "سوناطراك2" ، ووجهت لعدد من الدول تطلب فيها معلومات حول بعض المشتبه في تورطهم في القضية على غرار إيطاليا وسويسرا وكندا[63] ، من أجل التحقيق في كل الأملاك العقارية والمنقولة بما فيها الحصص والأسهم التي يملكها المتهمون في الخارج[64] . وفيما يتعلق بملف سوناطراك2[65] ، فقد أسفر عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع 50 قاضيا من مجلس المحاسبة شاركوها عمليات التحري والتدقيق ، عن كشف 150 صفقة مشبوهة مخالفة للقوانين ، قام بها فرع سوناطراك داخل وخارج الجزائر.

## سادساً- مؤشرات قياس الفساد في الجزائر:

### 1- مؤشر مدركات الفساد:

إن نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2013 ، نبهت الى أن مستويات الفساد وسوء استخدام السلطة ما تزال مرتفعة في معظم الدول العربية ، فحوالي 85٪ من الدول العربية التي شملها المؤشر وعددها 13 دولة حصلت على درجة أقل من 50٪ على المؤشر ، علما أن 66٪ من دول العالم (البالغ عددها 177 دولة) صنفت على المؤشر تحت مستوى 50٪. ما يؤكد حاجة المؤسسات العامة إلى مزيد

من الالتزام بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسؤولين. وحسب التقرير تظل الامارات العربية المتحدة وقطر، أقل الدول العربية فسادا، حيث جاءت نتائجهما بـ 69٪ و68٪ على التوالي بزيادة درجة واحدة على المؤشر بالنسبة للإمارات العربية مقارنة بعام 2012، بينما حافظت قطر على نفس درجة المؤشر مقارنة بسنة 2012، لكنها تشكل تراجعا بأربع درجات مقارنة بسنة 2011، أما باقي الدول العربية فجاءت نتائجها متدنية، وفق الجدول رقم(01) أدناه. وتعزى هذه النتائج الى عدة أسباب من أهمها: ضعف الدور الرقابي للبرلمانات العربية وهيئات الرقابة الرسمية على أداء الحكومات، بالإضافة الى غياب المساءلة والمحاسبة، وضعف دور الاعلام ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على الحكومات ومساءلتها. كما أن هيئات مكافحة الفساد الرسمية الموجودة لدى القليل من الدول العربية، لا تزال ضعيفة في قدراتها وإمكانياتها لملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم.

كما حلت الجزائر في المرتبة 94 سنة 2013، بعدما كانت في المرتبة 105 العام 2012، أي بتقدم 11 مرتبة في الترتيب العالمي، مقارنة بتحسن ترتيبها من سنة 2011 الى 2012، بتقدم 7 مراتب في الترتيب العالمي، كما هو مبين في الجدول رقم (02)، والشكل (01). لكن إذا ما رأينا عدد الدول المشمولة بالمسح، نجد في عام 2011 قد وصل العدد الى 183 دولة، وهو العدد الأكبر من الدول التي مسها المسح، بينما كان في سنة 2012 قد وصل الى 176 دولة، أي بانخفاض 7 مراتب، بمعنى آخر فالنتيجة الحقيقية أن الجزائر لم تحسن ترتيبها في سنة 2012، مقارنة بـ2011، لأن 7 درجات المتحصل عليها بعد التحسن في الترتيب مساوية لعدد الدول السبعة الداخلة في المسح لعام 2011، أما بالنسبة لسنة 2013 مقارنة بسنة 2011 فإن التحسن يكون بـ 12 مرتبة، ((112-94)-(183-177) = 12)، بدلا من 18 مرتبة (112-94= 18)، رغم ذلك فهي تعبر عن تحسن بسيط في مؤشر مدركات الفساد، بالرغم من حالات الفساد[66]. وقد جاء هذا التصنيف المتأخر للجزائر كنتيجة حتمية لمظاهر الفساد التي ما حرصت السلطات العليا على محاربتها، وبسبب تدهور جملة من المؤشرات التي يشملها المسح السنوي، ومنها مؤشر التنافسية، وبيئة الأعمال، وحرية التعبير، ومستوى الحوكمة، وحقوق الإنسان، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وحرية الولوج الى الأنترنت.

الجدول رقم (**01**): مؤشر مدركات الفساد في المنطقة العربية للسنوات (**2011-2013**)

| الدولة أو المنطقة | درجة مؤشر مدركات الفساد **2011** | الترتيب **2011** دولة **183** | درجة مؤشر مدركات الفساد **2012** | الترتيب **2012** دولة **176** | درجة مؤشر مدركات الفساد **2013** | الترتيب **2013** دولة **177** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | **68** | **28** | **68** | **27** | **69** | **26** |
| قطر | **72** | **22** | **68** | **27** | **68** | **28** |
| البحرين | **51** | **46** | **51** | **53** | **48** | **57** |
| المملكة العربية السعودية | **44** | **57** | **44** | **66** | **46** | **63** |
| تونس | **38** | **73** | **41** | **75** | **41** | **77** |
| المغرب | **34** | **80** | **37** | **88** | **37** | **91** |
| الجزائر | **29** | **112** | **34** | **105** | **36** | **94** |
| مصر | **29** | **112** | **32** | **118** | **32** | **114** |
| ليبيا | **20** | **168** | **21** | **160** | **15** | **172** |

***Source:***

*http://files.transparency.org/content/download/537/2229/file/2013_CPI_brochure_EN.pdf*

الجدول رقم (**02**): تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر للفترة (**2003-2013**)

| البيان / السنوات | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الدول المسح لكل سنة | **133** | **146** | **158** | **163** | **180** | **180** | **180** | **178** | **183** | **176** | **177** |
| درجة المؤشر | **26** | **27** | **28** | **31** | **30** | **32** | **28** | **29** | **29** | **29** | **34** |
| الترتيب | **88** | **97** | **97** | **84** | **99** | **92** | **111** | **105** | **112** | **105** | **94** |

***Source:***

*http://files.transparency.org/content/download/537/2229/file/2013_CPI_brochure_EN.pdf*

الشكل رقم (**01**): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر وترتيبها خلال الفترة(**2003-2013**)

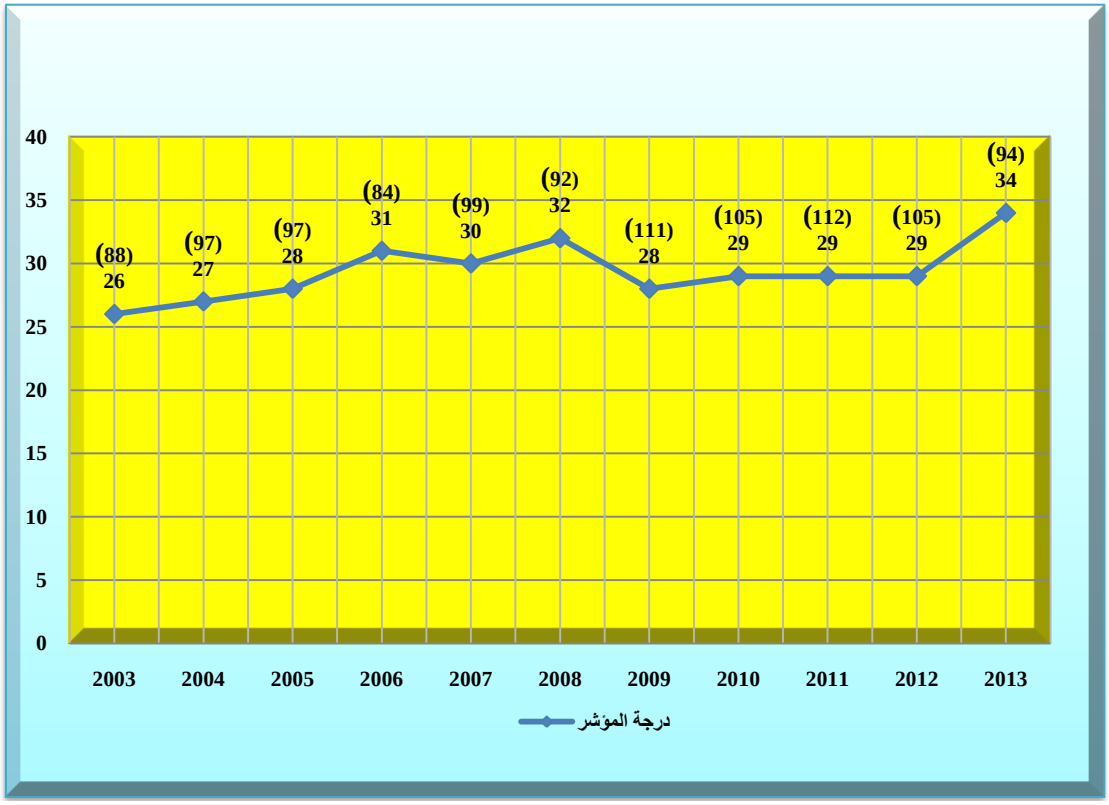


## 2 - مؤشر الحرية الاقتصادية:

### 2-1- مؤشر "هيريتاج" لحرية الاقتصادية للعام 2014

يظهر من خلال تصنيف نتائج 2014 استمرار تربع كل من هونغ كونغ وسنغافورة على مؤشر الحرية الاقتصادية ، نظراً لتجربتهما الرائدة في مكافحة الفساد[67]. أما في الدول العربية ، فمعظم بلدان التعاون الخليجي تحتل مراتب متقدمة في مؤشر 2014 ، فترتيب البحرين رغم تراجعه بمرتبة واحدة إلا أنها بقيت تحتل المرتبة الأولى عربيا ، ويرجع سبب التراجع الى الفساد المالي والإداري ، خصوصا ما وقع من فساد من جانب أنشطة شركة (ألبا) الرائدة في مجال تصدير الألمونيوم. وجاء ترتيب باقي البلدان العربية وفق الجدول رقم (03) أدناه.

أما الجزائر فوفق التقرير؛ فقد تراجعت بمرتبة واحدة عن تصنيف العام الماضي ، متحصلة على المرتبة 146 دوليا ضمن 178 دولة شملها المسح ، حيث حصلت في المؤشر العام للحرية الاقتصادية على 50.8 بارتفاع قدره 1.2 نقطة مقارنة بسنة 2013 ، ورغم هذا التحسن في العلامة إلا أن الجزائر تظل متأخرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، التي تحتل بها المرتبة ما قبل الأخيرة وراء المغرب وتونس ، كما هو مبين في الجدول رقم (03). ويرجع ارتفاع علامة الجزائر إلى ما اعتبره التقرير تحسنا طفيفا في حرية الاستثمار وتسيير نفقات الحكومة ، وتظل الجزائر بهذه المرتبة تقبع في خانة الاقتصاديات "الأكثر خنقا للحريات" ، أي في تصنيف ما قبل الأخير الذي يضعه معهد هيريتاج.

ففي خلال العشرين سنة الماضية فقدت 5 نقاط في مؤشر الحرية الاقتصادية ، وهو ما يضعها ضمن قائمة العشرين دولة في العالم الأكثر تدهورا في مجال الحرية الاقتصادية. وجاءت نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر لعام 2014 ، وفق الركائز العشر التالية لمستويات الحرية الاقتصادية: بدءاً بأدنى علامة 28.7 فيما يخص الحرية من الفساد ، الى أعلى درجة بالنسبة للحرية الجبائية بـ80.5 علامة ، ويرجع سبب تدني علامة الحرية من الفساد في مؤشر الحرية الاقتصادية ، الى حالات الفساد التي ضُبطت في العديد من القطاعات.

فبالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، وبرامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو ، فإن التقرير الذي نُشر على موقع معهد هيريتاج قد أهمل نتائج هذه الإصلاحات ملمحا فقط الى ما سماه الإجراءات الوطنية الاقتصادية لسنة 2009 ، كما حذر من أن الجزائر صارت أكثر اعتماداً على قطاع المحروقات ، مضيفا "اتبعت الحكومة برنامجا توسعيا للإنفاق العمومي لتتفادى حالة عدم الرضا الاجتماعي ، في وقت قامت بجهود قليلة لتحسين تسيير الميزانية"[68] ، كما أشار التقرير في نسخته العشرين إلى أن نصف المعاملات تتم في الاقتصاد الموازي ، بعيدا عن الرقابة القضائية التي تعد ضعيفة على العموم وثقيلة وغير واضحة ، وأحال التقرير إلى تحقيق أجرته وزارة الداخلية الجزائرية قال إن ربع الإنتاج الوطني من المواد البترولية يهرب عبر الحدود. من جانب آخر ، أوضح التقرير أن العبء الضريبي يمثل 10٪ من الناتج المحلي الخام ، في حين يمثل إنفاق الحكومة 40٪ من الناتج المحلي الخام ، مسجلا أن قطاع المحروقات ما زال أداة تحسين المالية العمومية. كما انتقد التقرير وجود حواجز بيروقراطية هامة تعيق نشاط المؤسسات والتنمية الاقتصادية ، مشيرا إلى أن إنشاء مؤسسة يتطلب 10 إجراءات ، إلى جانب اشتراط وجود رأسمال أدنى ، في وقت يستغرق الحصول على رخصة النشاط أكثر من 200 يوم[69].

الجدول رقم (**03**): مؤشر "هيريتاج" الحرية الاقتصادية في العالم **2014**

| الترتيب | البلدان | المؤشر العام | حقوق الملكية | التحرر من الفساد | الحرية الجبائية | الإنفاق الحكومي | حرية الأعمال | حرية العمل | الحرية النقدية | حرية التجارة | حرية الاستثمار | الحرية المالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **01** | هونغ كونغ | **90.1** | **90.0** | **82.3** | **93.0** | **89.7** | **98.9** | **95.5** | **82.0** | **90.0** | **90.0** | **90.0** |
| **06** | كندا | **80.2** | **90.0** | **87.7** | **79.7** | **47.3** | **89.3** | **83.1** | **76.3** | **88.3** | **80.0** | **80.0** |
| **13** | البحرين | **75.1** | **60.0** | **49.4** | **99.9** | **71.4** | **76.3** | **82.0** | **78.4** | **78.6** | **75.0** | **80.0** |
| **28** | الامارات العربية | **71.4** | **55.0** | **66.4** | **99.6** | **83.1** | **74.4** | **82.9** | **84.6** | **82.5** | **35..0** | **50.0** |
| **30** | قطر | **71.2** | **70.0** | **72.4** | **99.9** | **72.1** | **71.7** | **70.0** | **81.2** | **79.8** | **45.0** | **50.0** |
| **103** | المغرب | **58.3** | **40.0** | **33.3** | **71.3** | **64.1** | **76.2** | **31.5** | **78.1** | **58.8** | **70.0** | **60.0** |
| **109** | تونس | **57.3** | **40.0** | **39.2** | **74.3** | **63.8** | **80.7** | **72.6** | **75.9** | **61.8** | **35.0** | **30.0** |
| **146** | الجزائر | **50.8** | **30.0** | **28.7** | **80.5** | **51.0** | **66.3** | **48.3** | **67.8** | **60.8** | **45.0** | **30.0** |

*Source: Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and The Heritage Foundation, Washington, http://www.heritage.org/index/2014.*

الشكل رقم (02): ترتيب البلدان وفق مؤشر الحرية الاقتصادية "هيريتاج" لسنة 2014

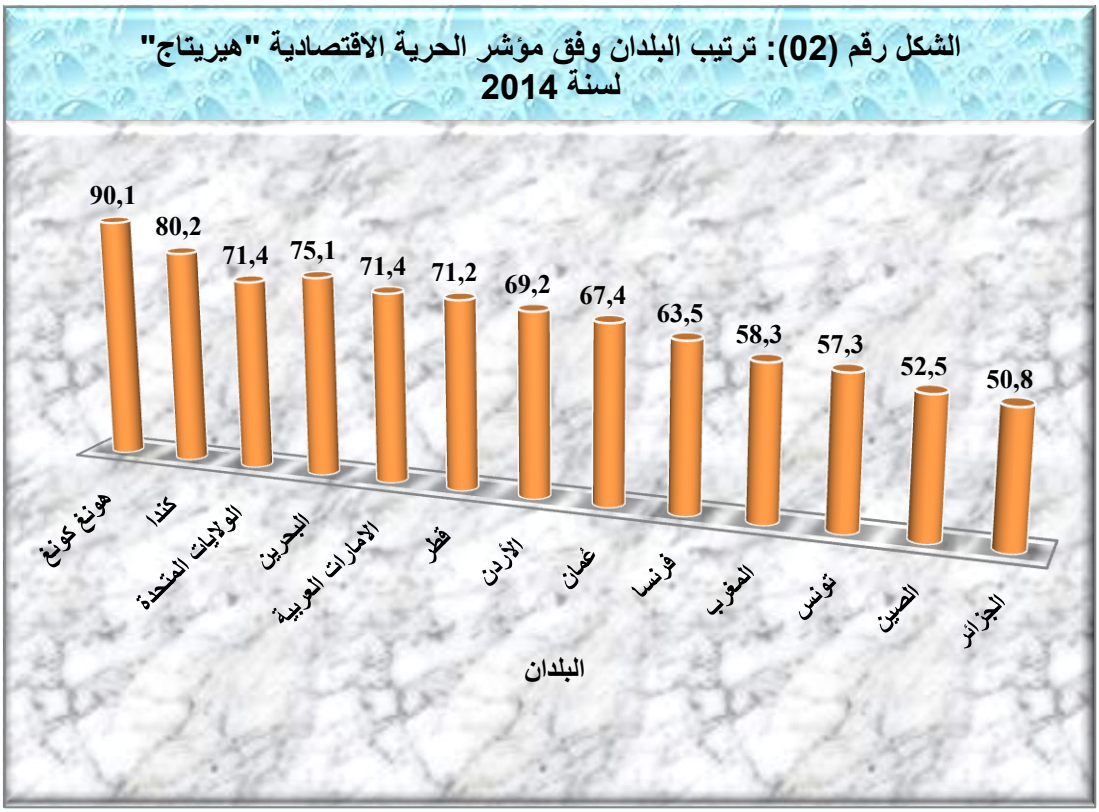


**2 2 -** مؤشر "فريزر" للحرية الاقتصادية لعام **2013**:

كشف التقرير الاقتصادي لعام 2013 ، الصادر عن معهد "فريزر" الكندي لقياس الحرية الاقتصادية احتلال "هونغ كونغ" المركز الأول عالميا ، وجاءت سنغافورة في المركز الثاني ، ثم نيوزيلندا في المركز الثالث وسويسرا رابعا ، فيما جاءت الإمارات في المركز الخامس عالميا بـ8.07 نقطة ، متقدمة على بريطانيا والولايات المتحدة. وتم استبعاد سوريا بسبب الحرب الأهلية. بينما باقي الدول العربية ، جاءت وفق الجدول رقم(04) أدناه.

وحلت الجزائر في المرتبة 143 عالميا ، والمركز الأخير عربيا (الرتبة 18) ، مقارنة بتونس برتبة 81 عالميا ، والمغرب في المرتبة 98 ، ويرجع السبب في تدني ترتيب الجزائر الى هذا الحد كونها البلد الأضعف في توفير مناخ للحرية الاقتصادية ، وضعف في أداء المتغيرات الخمس للمؤشر ، نتيجة الفساد المستشري.

وعند المقارنة بين نتائج مؤشري "هيريتاج" و"فريزر" للحرية الاقتصادية نجد أن هناك بعض الفروقات ، في نتائج حساب كل مؤشر ، فكلا المؤشرين يتفقان حول البلدان الثلاثة الأولى من حيث تساوي قيمة مؤشر كل دولة بالنسبة للمقياسين ، وهناك فروقات يمكن تبريرها ، لكن هناك فروقات شاسعة جدا من الصعب تقبلها لمؤشرين يقيسان ظاهرة واحدة وهي الحرية الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للإمارات العربية ، والأردن ، وتونس.

الجدول رقم (**04**): مؤشرا الحرية الاقتصادية (فريزر؛ هيريتاج)؛ في العالم

| البلدان | مؤشر "فريزر" للحرية الاقتصادية لعام **2013** | | مؤشر "هيريتاج" للحرية الاقتصادية لعام **2014** | | الفرق بين ترتيب المؤشرين | فرق الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر من (**10**) | الترتيب وفق مؤشر فريزر | المؤشر العام من (**100**) | الترتيب وفق مؤشر هيريتاج | | |
| هونغ كونغ | **8.97** | **01** | **90.1** | **01** | **00** | لا يوجد فرق |
| الامارات العربية | **8.07** | **05** | **71.4** | **28** | **23** | الفرق كبيرا جدا لا يوجد توافق |
| كندا | **7.93** | **08** | **80.2** | **06** | **02** | فرق مقبول |
| البحرين | **7.93** | **08** | **75.1** | **13** | **05** | فرق كبير نوعا ما |
| الأردن | **7.81** | **13** | **69.2** | **39** | **26** | الفرق كبيرا جدا لا يوجد توافق |
| قطر | **7.62** | **23** | **71.2** | **30** | **07** | فرق كبير نوعا ما |
| تونس | **6.87** | **81** | **57.3** | **109** | **28** | الفرق كبيرا جدا لا يوجد توافق |
| المغرب | **6.56** | **98** | **58.3** | **103** | **05** | فرق كبير نوعا ما |
| الجزائر | **5.32** | **143** | **50.8** | **146** | **03** | فرق مقبول |

**Source:** *Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and The Heritage Foundation, Washington, http://www.heritage.org/index/*

الشكل رقم (**03**): مؤشرا الحرية الاقتصادية (فريزر وهيريتاج) في العالم

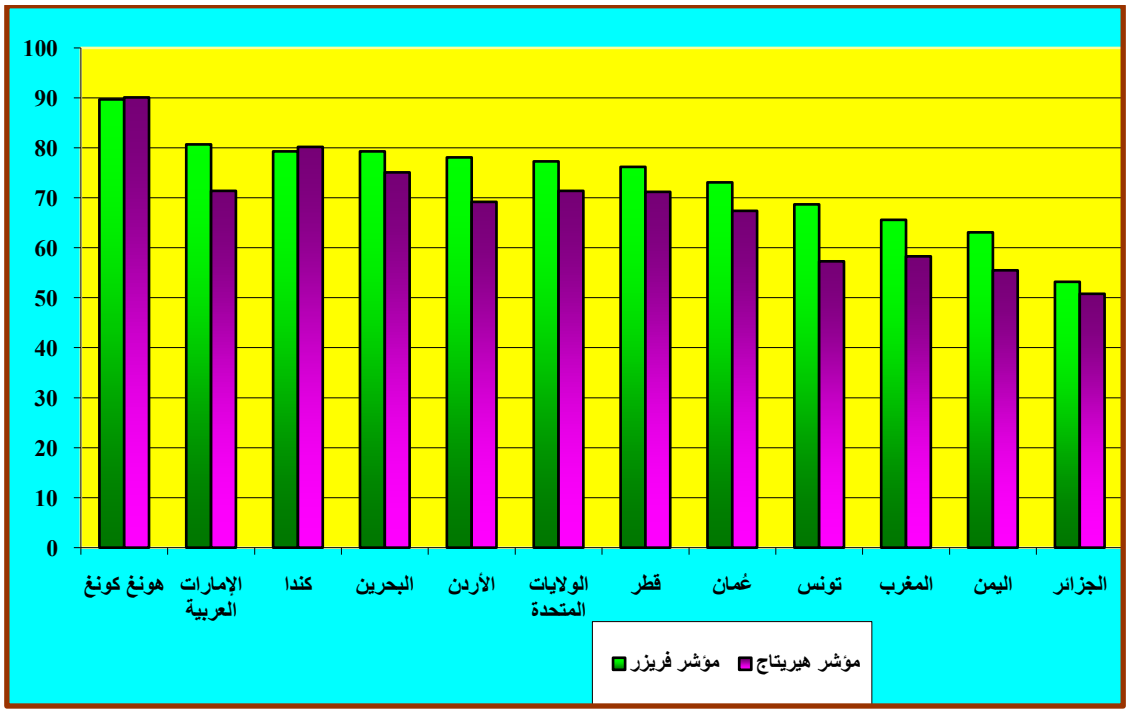


**3**- مؤشر التنمية البشرية.

عرف دليل التنمية البشرية في الجزائر منذ 1980 الى غاية 2012 ، تطورا بمعدلات ثابتة ، نتيجة التحسن في مؤشرات التنمية البشرية خلال هذه الفترة ، كما هو الحال بالنسبة لتونس ، وتحتل الجزائر المرتبة 93 وفق دليل التنمية البشرية لعام 2013 ، حيث وصلت قيمته 0.713 مقارنة بـ0.662 وفق دليل التنمية البشرية لعام 2012 ، أي بزيادة قدرها 0.51 نقطة ، وفق الجدول رقم (06). رغم ذلك تبقى متأخرة في العديد من المؤشرات كمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، المقدر بـ73.4 ، وترتيبها المتأخر في مجال عدم المساواة في مؤشر الفوارق بين الجنسين رغم ارتفاع نسبة مقاعد النساء في المجلس النيابي الحالي البالغ 25.6 % وهي من أعلى النسب كما نرى أن نسبة الانفاق العام على الصحة والتعليم معتبرة من حيث نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعديد من البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة ، لكن إذا ما رأينا حجم السكان فإن الانفاق يظل دون المستوى ، في ظل سوء الادارة والفساد المرتبط بقطاع الصحة ، في ظل الارتفاع الكبير لنسبة البطالة في أوساط الشباب. كما أن الجزائر تعتبر من بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة التي تشهد انخفاضا فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي البالغ 7.643 دولار. وبحسب استطلاعات غالوب العالمية ، فإن حوالي 74% من الجزائريين لا يشعرون بأن أوضاعهم الاقتصادية في اتجاه نحو التحسن ، و53% لا يثقون في الحكومات المتعاقبة ، كما هو موضح في الجدول رقم (07) أدناه. فبالرغم من الإستقرار السياسي وتحسن الوضع الأمني في البلاد نتيجة لمكافحة الإرهاب ونجاح

قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، فإن تقاعس الحكومة وضعف فعاليتها في مكافحة الفساد ، زاد من حدة وسطوة الفساد.

الجدول رقم (**06**): تطور دليل التنمية البشرية للجزائر وبعض الدول المختارة للفترة (**2012-1980**)

| الدول / السنوات | 1980 | 1990 | 2000 | 2005 | 2007 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النرويج | 0.804 | 0.852 | 0.922 | 0.948 | 0.952 | 0.952 | 0.953 | 0.955 |
| قطر | 0.729 | 0.743 | 0.801 | 0.828 | 0.833 | 0.827 | 0.832 | 0.834 |
| الجزائر | 0.461 | 0.562 | 0.625 | 0.680 | 0.691 | 0.710 | 0.711 | 0.713 |
| تونس | 0.459 | 0.553 | 0.642 | 0.679 | 0.694 | 0.710 | 0.710 | 0.712 |
| مصر | 0.407 | 0.502 | 0.593 | 0.625 | 0.640 | 0.661 | 0.661 | 0.662 |
| المغرب | 0.371 | 0.440 | 0.512 | 0.558 | 0.571 | 0.586 | 0.589 | 0.591 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2013 ، نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع ، الجدول 2 ، ص ، 162 ، على الموقع: http://hdr.undp.org:.

الجدول رقم (**07**): مؤشرات التنمية البشرية للعام **2013**.

| الترتيب وفق دليل التنمية البشرية | الدول | متوسط عمر متوقع عند الولادة 2012 | نسبة مقاعد النساء في المجالس النيابية 2012 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمعادلة القوة الشرائية 2005 - 2011 | البطالة لدى شباب (%) 2011/2005 | الرضا بالمجتمع المحلي (%) المجيبين بنعم | الثقة في الحكومة لوطنية (%) المجيبين بنعم | الانفاق العام بـ(%) من الناتج المحلي الاجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | الانفاق على الصحة | الانفاق على التعليم | الانفاق لأغراض عسكرية |
| 01 | النرويج | 81.3 | 39.6 | 46.982 | 9.3 | 92.8 | 54.0 | 8.0 | 7.3 | 1.5 |
| 36 | قطر | 78.5 | 0.1 | 77.987 | 8.9 | 90.4 | 89.0 | 1.4 | 1.0 | 6.9 |
| 64 | ليبيا | 75.0 | 16.5 | 15.361 | .. | 68.7 | .. | 2.7 | .. | 1.2 |
| 93 | الجزائر | 73.4 | 25.6 | 7.643 | 37.5 | 73.9 | 53.0 | 3.2 | 4.3 | 3.6 |
| 94 | تونس | 74.7 | 26.7 | 8.258 | 31.4 | 66.0 | 47.0 | 3.4 | 1.8 | 1.4 |
| 112 | مصر | 73.5 | 2.2 | 5.597 | 54.1 | 61.0 | 63.0 | 1.7 | 3.8 | 2.0 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2013 ، ص ص ،156- 201 ، على الموقع: *http://hdr.undp.org:*

### 4- مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر:

صُنفت الجزائر وفق تقرير التنافسية العالمية ضمن الدول الأكثر إسرافا وهدرا للإنفاق الحكومي)عدم رشادة الإنفاق) ، وحسب الجدول رقم (08)؛ نرى أنه خلال الموسم 2009/2008 ، تجاوز مؤشر الإسراف النصف ، وحلت الجزائر في المرتبة 48 من بين 134 دولة ، أي أن للجزائر قدرة متوسطة على توفير السلع والخدمات ، ثم انخفض في الموسم الموالي بـ 13.5 % ، ليرتفع بعدها ارتفاعا طفيفا مسجلا 3.3 نقطة ، برتبة منخفضة جدا وصلت الى 64 ، بعدما كانت 80 في 2010/2009 ، رغم ذلك يبقى الإسراف في الانفاق دون مستوى الكفاءة في ترشيد الانفاق بسبب الفساد الذي صاحب مختلف برامج التنمية.

الجدول رقم (**08**): تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة **2008-2012**

| السنة | 2009/2008 | 2010/2009 | 2011/2010 | 2012/2011 |
|---|---|---|---|---|
| قيمة المؤشر | **3.7** | **3.2** | **3.3** | **3.0** |
| عدد الدول المشمولة بالمسح | **134** | **133** | **139** | **142** |
| الرتبة | **48** | **80** | **64** | **79** |

***Source**: Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008-2012.*

### 5- مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر:

الجزائر تصنف ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل ، حيث تحصلت على قيم ضعيفة فيما يخص استقلالية القضاء ، وشهدت انخفاضات متتالية من 2008 الى 2012 ، وتعد من بين آخر الدول رتبة في هذا المؤشر ، لتنخفض الى الرتبة 126 خلال الموسم 2012/2011 ، مما يؤكد أن هناك تأثير على السلطة القضائية في الجزائر ، سواء من الحكومة أو أطراف أخرى نافذة ، مما يشكل عقبة في وجه سيادة القانون ، ويظل الفساد العقبة الكبيرة دون استقلالية القضاء الواقع تحت تأثير شبكات الفساد في الجزائر ، بالرغم من الإصلاحات التي مست قطاع العدالة التي راهن عليها السيد رئيس الجمهورية ، وأكد عليها مراراً في كل مناسبة ، خصوصاً عند افتتاح السنة القضائية التي كان يشرف عليها في الجزائر بصفته رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

الجدول رقم (**09**): قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر خلال الفترة (**2008-2012**)

| السنة | 2009/2008 | 2010/2009 | 2011/2010 | 2012/2011 |
|---|---|---|---|---|
| القيمة | **3.1** | **2.8** | **2.8** | **2.5** |
| عدد الدول المشمولة بالمسح | **134** | **133** | **133** | **142** |
| الرتبة | **100** | **112** | **112** | **126** |

***Source**: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, Switzerland, 2008-2012.*

**خاتمـــــة** :

في الجزائر كما هو الحال في معظم الدول العربية، وكذا العديد من بلدان العالم، صارت مجالات الفساد متعددة ومتشعبة، تجلت مظاهره عبر مختلف نواحي الحياة. فعم الفساد كما ينتشر الوباء، وصار في صلب ثقافة المجتمع، فغدت مكافحته شديدة وصعبة التعقيد، دون إدانة لمرتكبيه، فصارت بذلك أخلاقيات الفاسدين التي تدخل ضمن مفهوم الفساد متقبلة وغير مدانة، والموظف العام الذي يُسخِرُ صلاحياته العامة لجني منافع خاصة يظل محترماً، فلا يطوله نقدٌ ولا إدانةٌ حتى لا نقول محاسبة، والثريُ يبقى في منزلة المبجلِ والمكرم، بصرف النظر عن مصادر ثروته وكيف حصل عليها. وبالتالي فإرساء مبادئ الحكم الراشد اليوم صار مطلبًا جماهيريا ملحاً، لما يحققه من مكاسب اقتصاديةٍ وسياسيةٍ، كونه يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد، ويقضي على الفساد بكل أشكاله وأنواعه، ويعزز من قيم الشفافية والمساءلة والرقابة وحسن استغلالها، وإتاحته الفرصة للكفاءات الفاعلة النظيفة التي لم تتلطخ أيديها بالرشوة ونهب المال العام.

ومن خلال ما سبق توصلنا الى مجموعة من النتائج، يمكن إدراجها في النقاط التالية:

❖ إن التعاون والتنسيق بين الحكومات وتبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات كاف لتطبيق قوانين الردع ولمكافحة الفساد، ولا يتحقق ذلك إلا بتمكين الأجهزة الموضوعة من قبل المنظمات الدولية المُرَاقبة، من القيام بمهامها، كون الفساد قابل لإعادة التشكيل وبطرق متنوعة.

❖ مكافحة الفساد قضية متعلقة بالأسرة والمؤسسات والهيئات وكل أجهزة المجتمع المدني، من خلال بعث قيم الأخلاق والإرث الثقافي والديني بالموازاة مع العصر.

❖ إن ظاهرة الفساد تسببت في خسارة كبيرة للأموال العامة، وللمشاريع التنموية التي أُطلقت منذ مطلع القرن الحالي، وهو ما أدى إلى فقدان ثقة الشعب في أجهزة الدولة، خاصة بعد ظهور طبقة من اللأثرياء الجدد، تقابلها طبقة واسعة من الفقراء والعاطلين عن العمل.

❖ يجب أن تتوفر الإرادة السياسية لمحاربة الفساد، والسماح لبعض المنظمات الدولية التي تحارب الفساد بالعمل داخل البلاد، على اعتبار أن الجزائر قد صادقت عام 2005 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الظاهرة.

❖ رغم الجهود التي تبذلها الجزائر من خلال الاصلاحات الشاملة في مختلف القطاعات بهدف تعزيز الحكم الراشد في البلاد ، إلا أنها لازالت تصنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات الحكم.

❖ لتطبيق القوانين لا بد وأن يكون هناك جهاز قضائي مستقل وأجهزة تحقيق فعالة ، فالقوانين لا تكفي لوحدها.

❖ أهمية الإعلام الخاص بصفته ضابطا مهما لانفراد الحكومة في استعمال السلطة ، وعلى الحكومة تقديم معلومات عن أعمالها وتنشر ميزانياتها وسجلات الإيرادات الضريبية ، واللوائح وأعمال الهيئات التشريعية.

❖ جعل من مكافحة الفساد أولوية من أولويات سياسات الحكومة ، بإنشاء هيئة للتحقيقات في ممارسات الفساد وتعزيز سلطتها ، تكون تحت الوصاية المباشرة لمكتب رئيس الوزراء.

❖ للحد من الفساد ينبغي إصلاح الوظيفة العمومية ، فللموظفون في القطاع العام يتقاضون رواتب زهيدة ، مقارنة بالقطاع الخاص ، لأناس تلقوا نفس التكوين ، فلن يغري القطاع العام إلا من هم مستعدون للارتشاء ، ففي الجزائر مثلاً هناك ثمة سوق رائجة للمناصب الإدارية التي تُدِرُ رشاوى كبيرة.

## الهوامش والمراجع:

[1] – سمير التنير ، الفقر والفساد في العالم العربي ، دار الساقي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص ، 13.

[2] – محمود عبد الفضيل ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2006 ، ص ، 80.

[3] – محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ، 81.

[4] – كريمة بقدي ، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2011-2012 ، الجزائر ، ص ، 21.

[5] – ابن عبد السلام عز الدين عبد العزيز ، القواعد الكبرى ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، 2000 ، ص-ص ،.11-19

[6] – محمد الغزالي ، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية ، دار المعرفة الجزائر ، 2004 ، ص52 .

[7] – محمود عبد الفضيل ، نفس المرجع ، ص ، 799.

[8] – Robert M. Solow, A contribution To the Theory Of Economic Growth, Quarterly Journal Of Economics, Vol.70, n0.1, February 1956, pp.65-94.

[9] – Edward F, Denison and Jean-pierre Pouillier, why Growth Rates Differ: Postwar Experience In Nine western Contries, Washington, DC: Brookings Institution, 1967.

[10] – سمير التنير ، الفقر والفساد في العالم العربي ، المرجع السابق ، ص-ص ، 23-24.

[11] – محمد أحمد درويش ، الفساد مصادره- نتائجه- مكافحته ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2010 ، ص ، 68.

[12] – إن الفساد الذي ينخرط فيه كبار قادة الدولة، ذلك هو الفساد الكبير، الذي يمكن تميزه عن الفساد الصغير الذي ينخرط فيه المسؤولون الإداريون على مستويات مختلفة، بحيث يلتمس البعض تبريراً له، كون مرتباتهم لا تتماشى وسرعة التضخم، ويرى آخرون أن النوع الثاني من الفساد هو شكل من أشكال إعادة توزيع غير رسمية ومقبولة للدخل، أو ثمن بسيط مقابل تسهيل الخدمة، أما النوع الأول فلن يجد مرتكبيه لأنفسهم أي مبرر على الإطلاق من حيث الحاجة الى دخل إضافي لمواجهة متطلبات الحياة، لا سيما عندما يصل استغلال موارد الدولة الى حد بناء القصور والمنتجعات المتعددة، وحسابات بالعملة الصعبة بالملايين، وشركات ضخمة باسم أولادهم وأصهارهم، على نحو ما يحدث في العراق أو في مصر، أو على شاكلة ما تشهده الجزائر من فضائح كبرى وتورط إطارات ومسؤولين لمؤسسات عمومية في الفساد. يمكن الرجوع إلى؛ مصطفى كامل السيد، عوامل الفساد السياسي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص-ص، 275-282.

[13] – حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، اسكندرية، مصر، 2008، ص، 79.

[14] – عادل عبد اللطيف، الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية، ندوة حول المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص، 89.

[15] – وقد أقرها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقية في العديد من المرات ولخصها في خطاب طويل توجه به الى الشعب الجزائري، في 27 أفريل 1999، بقوله" إن الجزائر دولة مريضة بالفساد، ومريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتضلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع"، وليس هناك أبلغ من هذا التوصيف الذي ينطبق على معظم الدول العربية، ويتعجب الرئيس هل هناك كارثة أكبر من ذلك ؟!، أنظر؛ محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص، 83.

[16] – Corruption Perceptions Index 2012, http://.www.transparency.org/publication/gcA/download_gcr

[17] –أحمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية، ندوة حول المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، المرجع السابق، ص، 63.

[18] – مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص، 289.

[19] – أحمد صقر عاشور، المرجع السابق، ص-ص، 67-68.

[20] – الى جانب ذلك هناك مؤشرات أخرى، تتعلق بقياس الفساد، نذكر منها على سبيل المثال: مؤشر سهولة أداء الأعمال (المكون من 15 معيار، ومؤشر المخاطر القُطرية المكون من 5 مؤشرات فرعية (تقويم المخاطر السياسية؛ والمخاطر الاقتصادية؛ والمالية؛..))، يمكن الرجوع الى: هاشم الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص-ص، 234-243.

[21] – يعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات وإستطلاعات رأي توفرها 13 مؤسسة مستقلة تضم كل من: البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأسيوي للتنمية، ومؤسسة بيرتلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وبيت الحرية، ومؤسسة البصيرة العالمية، والمعهد الدولي للتنمية الادارية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية، ومؤسسة خدمات المخاطر السياسية، ومؤسسة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، والمنتدى الإقتصادي العالمي، ومشروع العدالة العالمي. مقتبس من موقع منظمة الشفافية الدولية::www. Transparency.org/cpi/2009//

[22] - Ashour, Ahmed. S. (2006), Combating Corruption: Systemic and Strategic Perspectives, Berrut: POGAR-UNDP.pp.73-79.

[23] –عبد الوهاب بوكروح، "مسؤول بوزارة المالية يكشف أن دولا تدفع لإبعاد شبهة الفساد عنها، الجزائر ترفض دفع "رشوة" لشراء ترتيب متقدم في قائمة شفافية دولية"، ورفض المتحدث تسمية هذه الدول، ولكنه قال إن الجزائر رفضت دفع المال عندما طُلب منها دفع اشتراك مالي للمشاركة في نشاطات للمنظمة تصريح لمصطفى زكارة، مدير التشريع والتنظيم الجبائيين بالمديرية العامة للضرائب الشروق اليومي، بتاريخ: 2014/01/06.

[24]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن، 2004، ص، 10.

[25] – نظرا لمحدودية البيانات، فان حسابات المستوى العام للحرية الاقتصادية متاحة فقط في 18 دولة هي: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، والأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، المغرب وعمان، وقطر، والسعودية ومصر وتونس واليمن والسودان والعراق والإمارات.

[26] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2013، نهضة الجنوب تقدم بشري متنوع، http://hdr.undp.org

[27] – خليل الجاعوني، دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية (دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية)، مقال علمي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد - 25 العدد الثاني2009، ص ،22.

[28] – مصطلح الحكم ذو أصل يوناني (kubemân)، وعرف باللاتينية بـ(gubernare)، وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومةgouvernement (طريقة وفن الإدارة)، وانتقل الى اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر (*governance*)، ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة1478. يمكن الرجوع الى: فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص08. والمرجع على موقع الويب:
http://www.information-citoyenne.org/IMG/pdf/reflexions_autour_du_concept_de_gouvernance.pdf le 03/04/2010

[29] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، خلق فرص للأجيال القادمة، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص، 101.

30 - United Nations Development Programme (UNDP), Reconceplizing Governance For Sustainable Human Development: Duscussion paper 2 (New York: UNDP, 1997), p.3.

[31] – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الحكومة المنفتحة ،.مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد، تقارير معلوماتية، مجلس الوزراء، جمهورية مصر ،2011، ص04 : على الموقع، *http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/279/good_govern.pdf*

[32]- United Nations Development Programme (UNDP), Governance For Sustainable Human Development: AUND policy Document, pp, 4-5.

[33] - PNUD, Lutte contre la corruption, Note de pratique du PNUD, 2004, p:3, cite web: http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/undp-ati04f.pdf le 29/03/2010

[34] - عادل عبد اللطيف، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، المرجع السابق، ص، 97.

[35] – اسماعيل الشطي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المرجع السابق، ص، 459.

[36]– حيث تشمل هذه المنظومة على دستور يمنح للأمة الحق في الولاية على نفسها، وتعددية سياسية توفر أحزابا ذات تمثيل حقيقي وبرامج حكم جادة للتنافس فيما بينها، وانتخابات حرة نزيهة لتشكيل مجلس يمثل الأمة بأسرها، ويقوم نيابة عنها بمهام التشريع المطلوبة، ويقر تشكيل حكومات تتناوب عليها الأحزاب الحائزة على ثقة غالبية الناخبين، بينما تقوم الأقلية البرلمانية بمراقبة أدائها وتقيدها بالدستور، كما تشمل المنظومة نظاماً قضائياً مستقلاً ونزيهاً، يحقق العدالة، وحريات سياسية كاملة للمواطنين، تكفل لهم حرية التعبير والنشر وتشكيل نظام رقابي فعال على كافة أعمال الجهاز التنفيذي للدولة. كما توفر نظاما محاسبيا يدقق في إيرادات الميزانية ومصروفاتها المختلفة، وهو ما ينتج عنه تحقيق لمبدأ الشفافية في أعمال الحكومة ومساءلتها، في ظل إعلام حر ومؤسسات المجتمع المدني لفضح الفساد من خلال النشر والبث الاعلامي وتحريك الرأي العام لتكوين آليات ضغط تتصدى للفساد.

- Larry Diamond, Institution Of Accountability to Control Endemic Corruption, Was hington, DC. 4 December 2000. http://www.CSIS.org/energy/event 001204 diamond. http

[37]- Rober H. Jackson. Quasi-States: Soverignty, International Retations, and the Third World. Cambridg Studies in international Relations: 12 Cambridje, MA: New York: Cambridje University press, 1990.

[38] – عمر الرزاز، تعزيز الحكم الجيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، صص، 150-151.

[39] – محمد أحمد درويش، المرجع السابق، ص، 106.

[40] – علي بن محمد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المرجع السابق، ص، 887.

[41] – علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين، حقائق ووثائق، دار الأمة، الجزائر، 1998.

[42] – حسب جريدة الوطن الجزائرية، فإنه استنادا لوزارة الداخلية، فقد تم تقديم 83 عضوا منتخباً، الى المحاكمة في قضايا اختلاس وتحويل المال العام، أنظر جريدة الوطن، بتاريخ: 20-11-1999.

[43] – في مجال الصناعة خارج المحروقات كان هناك ستة شركات فرنسية كبرى تحتكر 50 % من عقود الأجهزة الصناعية، و50 % من عقود أجهزة البنية التحتية، وهي CMIM, Chantiers De L'atlantique; Crensat-Loire; Krebs; Technip.

[44] –Taieb Hafsi, Entreprise Publique et Politique Industrielle, Stratégie et Management, Auckland; Beyrouth: Paris: Mc Graw-hill, 1984. P, 34.

[45]– فحسب دراسة لوزارة التخطيط والمالية سنة 1989، فقد تم بين سنة 1973 و1978 توقيع 4912 عقدا للتعاون التقني بقيمة 18 مليار دولار

Abdelhamid Brahimi, Stratégies De Développement Pour L'algérie: Défis et Enjeux, paris: Economica. 1991 pp.101-104

[46]– في عام 1991 صرح رئيس الحكومة أحمد غزالي حينها أنه مستعد لبيع 25% من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل 6 أو 7 مليار دولار، وذلك من أجل انعاش الاقتصاد الوطني، حيث كان يشكل 66% من الاحتياطي الجزائري، بمعنى بيعه للشركات الأجنبية في حدود سعر 6 أو 7 دولارات للبرميل، بدلا من سعر السوق حينها كان يتراوح ما بين 18 و20 دولار للبرميل؛ عبد الحميد الابراهيمي، المرجع السابق، ص، 862.

[47]– أثناء المفاوضات بين سوناطراك والشركات المتعددة الجنسيات، كانت الجزائر على حافة الاستسلام، ومستعدة لتقديم تنازلات. يمكن الرجوع الى:

Hubert Coudurier, Le Monde Selon Chirac: Les Coulisses De La Diplomatie Française, Paris: Calmann-Lévy, 1998, p.232

[48] – فتيحة تالحيت، الفساد الاصلاح المضاد، الجزائر الحرة، 9 نوفمبر، 1998.

[49] – شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص، 246.

[50] – وهو ما كان جليا بالنسبة لشاب يقود بنكا ويصرف الملايير على الجميع، واتجه لفتح خطوط جوية تحمل اسم "الخليفة للطيران"، وفرعا آخرا للبناء بنفس التسمية، واقتحم مجال القنوات الفضائية. حتى توغل في فرنسا بشكل لافت، ليصبح ممولا رئيسيا لنادي مرسيليا لكرة القدم بأجور الشعب الجزائري، في ظل صمت وزراء المالية وقتها، فلم يشك أحدهم للحظة في السر الكامن وراء الملايير التي تضخ لبنك جديد.

[51] – وهو يحمل في حقيبته الملايير وفي حسابات أخرى بمختلف العملات. حيث أدين بعقوبة الإعدام غيابيا، ووجهت لباقي المتهمين الذين ورطهم معه تهم؛ تكوين جمعية أشرار، والسرقة الموصوفة، والنصب والاحتيال، وخيانة الأمانة، والتزوير في محررات مصرفية، والرشوة واستغلال النفوذ، والإفلاس بالتدليس في محررات رسمية واستعمالها. وفتحت السلطات القضائية الفرنسية حينها تحقيقا من جانبها بشأن الخليفة، وأصدرت محكمة نونتير الفرنسية مذكرة توقيف ضده لاتهامه بالفساد، أوقف على إثرها في بريطانيا منذ سنة 2007، الى أن تم تسليمه للجزائر من قِبَل السلطات البريطانية، يوم 24 ديسمبر 2013، حسب ما أفاد به بيان لوزارة العدل أحمد وعمر، تسليم عبد المومن خليفة الى السلطات الجزائرية، الثلاثاء 24 ديسمبر 2013، يومية الخبر، على الموقع:
http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/375673.html#sthash.uF5biixW.dpuf

[52] – شعبان فرج، المرجع السابق، ص، 350.

[53] – نفس المرجع، ص، 351.

[54] – تقرير منظمة الشفافية الدولية، حول الشرق الأوسط وإفريقيا ،على الموقع:
www.transparency.org/regional_pages/africa_middle_east

[55] – شعبان فرج، المرجع السابق، ص، 352.

[56] - Dev Kar and Karly Curcio, Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2000-2009,January 2011: Report from Global Financial Integrity, USA, 2011, p:40.

[57] – عندما سُئِل وزير الأشغال العمومية السابق عن المتسبب في الارتفاع الصاروخي لتكلفة المشروع، أجاب في مقابلة صحفية مع الجزائر نيوز، دافع من خلالها عن نفسه قائلا "لو كنت متورطا لما أبقيت على رأس الوزارة"، وأن مجمل المشكلات والضجة التي رافقت إثارة قضية الطريق السيار، بدأت عندما خسر الأمريكيون والفرنسيون الصفقة التي آلت لليابانيين والصينيين. واتهم الوزير السابق الأمريكيين الذين تقدموا للفوز بالصفقة عبر شركة "بيكتيل"، التي يملكها نائب الرئيس الأمريكي السابق

ديك تشيني ، والفرنسيين الذين دخلوا المنافسة بشركة "فينشي" المقربة من الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ، كما أوضح أنه بعد الكشف عن العروض ، قام الفرنسيون والأمريكيون بإشعال حرب إعلامية ضد مسار منح الصفقة لليابانيين والصينيين. وذكر بأنه على الرغم من ذلك فإنه لم يذهب من الغلاف المالي المرصود للمشروع أي سنتيم واحد ، مؤكدا على أن الطريق السيار خصص له 11 مليار دولار ، "وهي أقل تكلفة مقارنة مع الطرق المنجزة في العالم". جلال بوعاتي ، يومية الجزائر نيوز ،على موقع الويب ، بتاريخ: 12-03-2014.

[58] – الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، تم استحداثها بموجب قانون مكافحة الفساد الصادر في 20 فيفري 2006 ، والهدف منها تنفيذ ما يسمى الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد ، وهي سلطة إدارية مستقلة موضوعة لدى رئيس الجمهورية. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006 ، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الباب الثالث ، المادة: 17.الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 14 ، 08 مارس 2006.

[59] – وعد وزير الطاقة والمناجم الحالي يوسف يوسفي ، بإبداء الصرامة بحق كل شخص متورط فيها ، فقد أسقطت التحقيقات اسم وزير الطاقة السابق شكيب خليل في القضية ، وحملته على الاستقالة في ماي 2010 ، ولم يسافر هذا الأخير إلى الولايات المتحدة إلا بعد البدء في تحقيق جديد في فيفري 2013 ، لتصدر ضده مذكرة توقيف دولية وهو يقيم في بلد لا يسلّم رعاياه.

[60] – صحيفة العرب ، لوبي الفساد في الجزائر يهدد عرش بوتفليقة ، الأربعاء: 20 /2013/3 - 08 جمادي الأول 1434ه ، السنة 35 ، العدد ، 9185 ، الموقع على الويب ، www.alarab.co.uk.com.

[61] – جريدة الفجر ، الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول: "ظاهرة الفساد وسيلة للطعن في الأمن القومي للجزائر" ، ، في؛ 17-11-2013 على الموقع:

http://www.al-fadjr.com/ar/economie/249540.html.

[62] – جريدة الفجر ، المدير العام للشركة الإيطالية ، "أومبر توفرجين" ، أسوأ سيناريو هو عدم الحصول على مستحقات "سايبام" من الجزائر والمقدرة بحوالي 500 مليون أورو ،الموقع: http://www.al-fadjr.com/ar/economie/249540.html. بتاريخ: 30-12-2013.

[63] – نوارة بوشوش ، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ترفع تقريرها السنوي اليوم ، يومية الشروق ، بتاريخ:30-12-2013 ،

[64] – بالنسبة لقضايا الفساد المتعلقة بسوناطراك فإن الملف لا زال في التحقيق في الجزائر وفي إيطاليا ، والقضاء هو الفيصل ، منذ شهرين صرح الإتحاد الأوروبي أن الفساد في دول الاتحاد بلغ سنة 2011 ، 120 مليار أورو. لقاء تلفزيوني للسيد أحمد أويحي ، وعضو لجنة الحملة الإنتخابية للمترشح الحرعبد العزيز بوتفليقة ، 17 أفريل 2014 ، حصة خاصة بالحملة الانتخابية ، التلفزة الجزائرية يوم: 10-04-2014. (حيث فاز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية بالأغلبية الساحقة على منافسيه والتي فاقت 81.6% ، حسب نتائج وزارة الداخلية ، التلفزة الجزائرية ، بتاريخ 18 أفريل 2014.

[65] –وجردها حسب تاريخ اقتنائها لكل المتهمين ، مع تحديد كيفية اقتناء ودفع ثمن الأملاك العقارية إن وجدت ، وكذا الحسابات البنكية ورصيدها وملخص للعمليات الحسابية. وكانت تقارير إعلامية تحدثت عن أمر أصدره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لأجهزة المخابرات لتسخير كل إمكانياتها للكشف عن القطاعات التي يطالها الفساد ، لا سيما المتعلقة بالقطاعات الاستراتيجية

[66] – عبد الوهاب بوكروح ، الجزائر في قائمة أكثر الدول فساداً ، مقال صحفي ، مقابلة صحفية مع جيلالي حجاج الناطق باسم الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ، الفرع المحلي لمنظمة شفافية دولية ، يومية الشروق ، بتاريخ: 03-12-2013.

[67]– إن تجربتي هونغ كونغ وسنغافورة توحي بأن النجاح ممكن ، غير أنهما تشيران أيضا إلى مخاطر وصعوبات الحفاظ على استمرارية الإصلاحات اللازمة. فهشاشة العديد من جهود مكافحة الفساد إنما تدل على ضرورة الالتزام الطويل الأمد بالحد من الفساد. لقد كان الفساد مستوطنا في هونغ كونغ في الستينات وانكشفت فضيحة تورط فيها ضابط شرطة من رتبة عالية ، فدفعت في 1974 الحاكم إلى اتخاذ إجراءات؛ فأنشأ لجنة مستقلة لمكافحة الفساد وكانت اللجنة مسؤولة فقط أمام الحاكم ، وتعمل باستقلال تام عن قوة الشرطة التي كانت مشهورة بفسادها ، وكان رواتب موظفي اللجنة أعلى من رواتب غيرهم من موظفي الوكالات الحكومية ، ولم يكونوا ينقلون إلى إدارات أخرى ، ولا أحد من موظفي اللجنة يمكن أن ينتهي به الأمر إلى العمل تحت امرة مسؤول سبق له أن خضع للتحقيق ، وخولت للجنة صلاحيات التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد وصلاحية

القيام بحملات لتوعية الجمهور، وأقر الحاكم بضرورة التطبيق الأمين للقوانين وتغيير مواقف الجمهور والموظفين. وكانت مصداقية المؤسسة الجديدة تقاس بالعدد الكبير من الشكاوى التي تتلقاها وبالعدد الكبير منها الذي لم يكن مجهولا. وتأكد التزام الحكومة بالإصلاح بتعيين شخص لا يشك أحد في نزاهته على رأس اللجنة وبوضع سياسة أولية للتحقيق مع "النمور الكبيرة" وأجريت استقصاءات عامة، وملاحقتهم قضائيا في الفترة ما بين 1977 و1994، فكشفت عن تصورات تفيد بأن مستوى الفساد قد انخفض انخفاضا حادا في السنوات الأولى من إنشاء اللجنة، ويستفاد من أدلة غير مباشرة أن الفساد انخفض فعلا. يمكن العودة للمرجعين التاليين:

-Manion, Melanie. 1996a. "Corruption by Design: Bribery in Chinese Enterprise Licensing". *Journal of Law, Economics, and Organisation* 12: 167-195. / - Skidmore, Max J. 1996. "Promise and Peril in Combating Corruption: Hong Kong's ICAC". *Annuals of the American Academy of Political Science and Sociology* 547: 118-130.

[68] – *Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and The Heritage Foundation, Washington, http://www.heritage.org/index/2014.*

[69] – واستخلص التقرير بأن سوق العمل يبقى عديم المرونة، ما يفسر معدلات البطالة المرتفعة لدى الشباب التي تفوق 20٪، وفيما يخص انفتاح السوق، ذكر التقرير؛ إن معدل التعريفة الجمركية في الجزائر يبلغ 12.1٪، منبها إلى أن الحكومة تقيد الواردات من الأدوية والمواد الطبية، والتجهيزات المستعملة. كما اعتبر أن عدم قدرة الأجانب على تجاوز نسبة 49٪ في الاستثمارات الجديدة، عائقا يحول دون رفع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وأن صعوبة الحصول على التمويل قلص من مساهمة القطاع، وأن البورصة في الجزائر تبقى متخلفة، فرأسمال مؤسساتها لا يمثل سوى 1٪ من الناتج المحلي الخامیمكن الرجوع للمقال على يومية الخبر، http://www.elkhabar.com/ar/economie/380610.html#sthash.wcOawxwc.dpuf